محمد رسول الله

صلى الله عليه وسلم

منهج ورسالة - بحث وتحقيق

الجزء العاشر

تألـيــف:

فضيلة الشيخ / محمد الصادق إبراهيم عرجون

عميد كلية أصول الدين بجامعة الأزهر سابقًا

ابيض

بسم الله الرحمن الرحيم

قصة الغرانيق

تنسف العقيدة الإسلامية من جوانب متعددة

الجانب الأول:

وأول تلك الجوانب جانب العصمة في التبليغ عن الله تعالى، وهذه العصمة في هذا الموضوع متفق عليها بين جميع طوائف الأمة وفرقها، وهذه القصة الغرنوقية تهدم جانب العصمة في التبليغ عن الله تعالى في جميع رواياتها التي كان أمثلها في رأي الحافظ ابن حجر رواية سعيد بن جبير، وهي رواية صريحة في أن الشيطان ألقى على لسان النبي ﷺ أكفر الكفر، وأن النبي ﷺ بلَّغه عن الله تعالى، واستمر على اعتقاده [أنه كلام الله] حتى أكمل السورة وسجد في آخرها وسجد معه المشركون لأنه ذكر آلهتهم بخير، وما بين المكان المزعوم لكلمات الشيطان من السورة وبين آخرها عدة آيات تستغرق زمنًا ليس بالقصير، ولم يتنبه في هذا الزمن النبي ﷺ إلى أنه أدخل في آيات الله كلمات كافرة، ولم يُعْرَف في هذه الرواية متى تنبه ﷺ إلى ذلك الكفر في كلمات الشيطان، فأين العصمة وهي عنصر أوليّ في تحقيق النبوة والرسالة؟!

الجانب الثاني:

وثانـي تلك الجوانـب وجوب تنزيه النبـي ﷺ عن وصمة عـدم التمييز بين كلام الله تعالى المعجـز بحقائقه التوحيدية ومعانيـه الإنسـانية وأسـلوبه ومبانيـه، وبين كلام الشـيطان المكفِّر بمعنـاه ومبناه، المهلهَل في أسـلوبه وألفاظه. وهذه القصـة في جميع رواياتهـا الباطلة قوَّلت النبي ﷺ على الله ما لم يقل، وبلَّغت عنه على لسان النبي ﷺ ما لم ينزل في آيات الله تعالى، وفي ذلك مخالفة لقوله تعالى:

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾

(الحاقة: ٤٤ - ٤٦)

الجانب الثالث:

وثالـث تلك الجوانـب وجوب توطيد الثقـة بالنبي ﷺ فيما يبلغه عن الله تعالى، حتى لا تكون الأمة فريسـة للشك والحيـرة فيما تسـمع من نبيهـا ﷺ وما يبلغـه لها عن الله تعالى، وإذا سمع الناس من النبي ﷺ كلمات الشرك الوثني بالثنـاء والمدح للأصنام فـي ثنايا ذمها واحتقـار عابديها، فماذا يبقى لهم من الثقة بعد ذلك في أي بلاغ يسمعونه من نبيهم؟!.

الحافظ ابن حجر يحكِّم الصنعة الحديثية في الحُكم على قصة الغرانيق:

يثبت قصة الغرانيق في روايتها الواهية الواهنة بل الباطلة الكاذبة، فيقول بعد تصريحه القاطع في الحكم على روايات القصة بالضعف والانقطاع: لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً، مع أن لها طريقين آخرين مرسلين رجالهما على شرط الشيخين، أحدهما ما أخرجه الطبري من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب: حدثني أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فذكر نحوه، والثاني ما خرجه أيضًا عن طريق المعتمر بن سليمان، وحماد بن سلمة فرقهما عن داود بن أبي هند عن أبي العالية. ثم قال ابن حجر ممعنًا في إثبات الأقصوصة الباطلة: وقد تجرأ أبو بكر بن العربي كعادته فقال: ذكر الطبري في ذلك روايات كثيرة باطلة، لا أصل لها. قال ابن حجر: وهو -أي قول ابن العربي- إطلاق مردود عليه، وكذا قول عياض: هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة ولا رواه ثقة بسند سليم متصل، مع ضعف نقلته واضطراب رواياته، وانقطاع إسناده. وكذا قوله أي عياض ومَنْ حُملت عنه هذه القصة من التابعين والمفسرين لم يسندها أحد منهم، ولا رفعها إلى صاحب أي من أصحاب النبي ﷺ، وأكثر الطرق عنهم أي الذين حملت عنهم القصة من التابعين والمفسرين

في ذلك ضعيفة واهية، وقد بين البزار أنه لا يعرف أي حديث في قصة الغرانيق عن طريق يجوز ذكره، إلا من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير مع الشك الذي وقع في وصله، وأما الكلبي فلا تجوز الرواية عنه لقوة ضعفه، قلنا: بل هو متهم بالكذب والسبئية، وهي زندقة مشهورة بهدم قواعد الإسلام، وقولها بإلهية عليّ رضي الله عنه، وهم دعائم الفتنة العثمانية التي انتهت بقتل ذي النورين مظلومًا شهيدًا رضي الله عنه، ثم قال ابن حجر: ثم رده أي حديث الغرانيق عياض عن طريق النظر، بأن ذلك لو وقع لارتد كثير ممن أسلم، ولم ينقل ذلك. وجميع ذلك أي كلام ابن العربي وعياض في رد أقصوصة الغرانيق لا يتمشى على القواعد، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلا، وقد ذكرتُ -أي ابن حجر- أن ثلاثة أسانيد منها على شرط الصحيح، وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج به لاعتضاد بعضها ببعض.

قال ابن حجر: وإذا تقرر ذلك؛ تعين تأويل ما وقع فيها أي في رواية القصة الغرنوقية مما يستنكر، وهو قوله: ألقى الشيطان على لسانه: (تلك الغرانيق العلا، وإن شفاعتهن لترتجى)، فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره، لأنه يستحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن عمدًا ما ليس منه، وكذا سهوًا

إذا كان مغايـرًا لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته . انتهى المقصود من كلام ابن حجر ، والكلام مع الحافظ ابن حجر في شأن هذه الأقصوصة الغرنوقية يجري على وجوه .

مناقشة كلام ابن حجر في أقصوصة الغرانيق والرد عليه:

الوجـه الأول يتعلق بروايـات القصة ، وقد سـاقها الحافظ كمـا سـاقها السـيوطي (في الـدُّر) ثم عقـب عليهـا بقوله : وكلها سـوى طريق سـعيد بن جبير إما ضعيـف ، وإما منقطع أي فـلا تقـوم بها حجة وهـذا نص قاطع من ابـن حجر على أن روايات هذه القصة الزندقية ضعيفة السند ، واهية المخرج ، لا تصلـح للاحتجاج بها في أدنى أمـور الدين الفرعية من أحكام النجاسـات ، وأمثالهـا ، فضلا عـن أعلى أصولـه العقدية التي تتصل اتصالاً وثيقًا :

أولاً بعقيـدة التوحيد ، وهي أسـاس الإسـلام ولبابه ودعائم شـرائعه ؛ لأن هذا الإِسـلام في رسـالات الله تعالى كلها أول ما يستهدف إنما يستهدف إقامة معالم العقيدة التوحيدية وإبطال الشرك والوثنية .

وثانيًـا بعصمـة النبي ﷺ عـن مخالفة أمـر الله تعالى فيما يُبلِّغه عنه فلا يزيد فيه شـيئًا ولا ينقص منه شيئًا ، لا عمدًا ولا سهوًا ، تحقيقًا لقوله تعالى :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾

(المائدة : ٦٧).

والزيادة على آيات القرآن في أثناء تلاوته تبليغ لما لم ينزله الله عليه، والنقص من آيات الله تعالى كتمان، وعدم تبليغ لما أُنزل إليه من ربه، وقد ذكر الله في ذلك من الوعيد ما لم يبلغ معرفة كنهه إلا الله تعالى: وذلك قوله تعالى:

﴿وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ﴾

وقوله تعالى:

﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾

أي بالزيادة على آياتنا أو بالنقص منها

﴿لَأَخَذۡنَا مِنۡهُ بِٱلۡيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ﴾

(الحاقة : ٤٤-٤٥).

وهذا كله دون أن يتسلط عليه الشيطان فيلقي على لسانه في ثنايا تلاوته آيات الله المنزلة بالوحي، أخبث كلمات الكفر التي تشيد بالأوثان مدحًا وتعظيمًا، في أثناء تلاوته لآيات الله الناعية على المشركين شركهم ووثنيتهم العائبة آلهتهم، المسفهة أحلامهم، فما الشأن إذا كانت الزيادة في آيات الله تعالى بتسلط الشيطان وإلقائه على لسان النبي ﷺ ما يُنقض

بنيان التوحيد من أساسه؟

وثالثًا الثقة في نصوص القرآن وآياته وأنها منزلة من عند الله لتقيم للناس معالم عقيدتهم، وتوطد بينهم شرائع عبوديتهم لله تعالى وحده، وتريهم حقائق الحياة في نظمها الاجتماعية قائمة على العدل والإخاء والرحمة.

ورابعًا الثقة بوحي الله تعالى إلى رسله. فإذا فتح للشيطان أدنى منفذ للتسلط على رسل الله تعالى، وتلقينهم أخبث الكفر دون أن يتنبهوا إلى ما يلقَى إليهم من ذلك ويُبلِّغوه إلى أممهم فيما يبلغونه عن الله تعالى، لم يبق للأمة ثقة فيما تسمع من رسولها، وهذا بلا شك هدم لدعوات الرسل وإبطال لرسالاتهم.

وخامسًا الثقة بنبينا سيد الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ في معرفته بأسلوب القرآن ومعانيه، معرفة لا تسمو عليها معرفة أحد، لأنه القيم على تمييز أسلوبه وروعة بيانه، والمثل الأعلى في العلم بحقائقه الإيمانية، فإذا جاز أن يلقي إليه الشيطان كلمات أخبث الكفر في أثناء تلاوته لآيات الله تعالى الموطدة لدعائم التوحيد وهدم الوثنية والشرك كما تزعم أقصوصة الغرانيق على سمع جموع المسلمين، وبصر ملأ المشركين ثم لا يتنبه لذلك، ولا يميز بين ما هو قرآن كريم من عند الله وما هو كفر خبيث من إلقاء الشيطان، فماذا

بقي لهذا الرسول من ثقة في نفوس المؤمنين به؟.

فقول الحافظ ابن حجر بعد سوقه كلام القاضيين أبي بكر بن العربي، وعياض: (وجميع ذلك لا يتمشى على القواعد، فإن الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دل ذلك على أن لها أصلاً) من أغرب قضايا العلم في منهج الإسلام، فالأمر يتعلق بأقصوصة إذا سلمت كانت معولاً هدامًا لأصل أصول الإسلام بل أصل أصول الدين كله في جميع رسالات الله تعالى إلى جميع أنبيائه ورسله، لأنها تطعن في عصمة الأنبياء، وتقرر أن الشيطان صاحب سلطان عليهم، يستولي على معاقد الوحي إليهم، فيلقنهم ويلقي إليهم ما ليس من وحي الله تعالى، وإنما هو من وحيه الكفور الخبيث المناقض لما أرسلوا به إلى الخلق من التوحيد وإبطال الشرك والوثنية بجميع صورها وأشكالها، ثم يتقبل الرسل من الشيطان ما يلقي إليهم ويلقنهم ويعتقدونه، ويبلغونه في رسالاتهم على أنه منزل إليهم من ربهم، حتى يُنَبَّهوا إلى أن ذلك ليس من آيات الله وإنما هو من إلقاء الشيطان على ألسنتهم، وهذا التنبيه قد يتأخر وقته كثيرًا أو قليلًا، ولا شك أن هذا يبلبل الثقة بالرسل في أنفس المؤمنين، ويزيد الكافرين رجسًا إلى رجسهم وفتنة إلى فتنتهم، وإذا جاء التنبيه بتصحيح الموقف، والتفريق بين ما هو من آيات الله، وبين ما هو من إلقاء الشيطان، فأنى لمن

سمع الإلقاء من الشيطان يجري على لسان النبي في أول الأمر، ثم يسمع التصحيح بعد ذلك، أن يثق بأن هذا التصحيح ليس من تلاعب الشيطان وإلقائه؟ هذه مزلقة لا ينتهي من يقع فيها إلا إلى هاوية لا قرار لها.

وهذه الأقصوصة الكاذبة الهادمة لعقيدة التوحيد تأتي بها روايات واهية واهنة ضعيفة في أسانيدها التي اشتمل بعضها على أكذب الكذابين السبئيين، وأمثل هذه الروايات ما قام على الشك في وصله بابن عباس الذي دارت أكثر روايات القصة عليه وعلى تلاميذه مباشرة أو بالنقل عنهم، ولم يذكر فيها اسم واحد من الصحابة، وهم عشرات الألوف رضي الله عنهم سوى ابن عباس وهو في زمن نزول الآيات التي أقحمت عليها القصة كان في سن صغيرة جدًا، أو لعله لم يكن ولد، ومعروف أن ابن عباس من شخصيات الإسلام الذين أُكثر عليهم وحملوا من الأكاذيب ما لم يحمل على سواهم من الصحابة، ورواية سعيد بن جبير عنه وهي التي تشبث بها الحافظ ابن حجر دخلها الشك فطاحت إلى أودية الوهن والضعف مع أخواتها من سائر روايات القصة، ومع ذلك كله يقول الحافظ ابن حجر: لكن كثرة الطرق تدل على أن للقصة أصلاً.

نعم للقصة أصل، بل أصول لا تجمعها بأصول الإسلام إلا خيوط الوهم أو نسج العنكبوت في تلافيف أدمغة أعداء

الإسلام من الزنادقة، فهي قصة تفقأت عنها بيضة الزندقة، ثم نهدت إلى أدمغة البُله من المغررين الذين أغرموا بكل غريب من أحاديث (المصاطب) والسمر، يتكثرون بها للتعالي والتطاول في محافل المنافسة الباغية.

أما كثرة الطرق فلم يغب عن مختلقي القصة أن يختلقوه ليكون لهم تكأة عند الحرفيين من المتشبثين بالقواعد التي قعَّدوها، فأي مانع يمنع واضعي القصة من تكثير طرقها بمخارج متباينة ليضحكوا بها من الذين يجرون وراء سراب الروايات الغريبة؟

على أن محققي العلماء لم يغفلوا عن هذه القواعد، بل قالوا: إن قاعدة (الطرق إذا كثرت وتباينت مخارجها دلت على أن موضوع الروايات له أصل)، ليست على عمومها، ففي باب العقائد لا يقبل إلا النص الصحيح الصريح القاطع بالتواتر أو بغيره من وسائل القطع والصحة، وفي غير أبواب العقائد من الأحكام الفرعية فإن هذه القاعدة مقيدة كما يقول الإمام ابن الصلاح (بالضعف الذي يزيله ما يجبره)، وذلك إذا كان الضعف ناشئًا عن ضعف حفظ الراوي، أما الضعف الذي لا يزول لقوته، وتقاعد الجابر عن جبره ومقاومته فلا وزن له، ولو جاء من سبعين طريقًا متباينة المخارج، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب كما في

بعض روايات أقصوصة الغرانيق التي جاءت من طريق الكلبي وهو كذوب ولا تجوز الرواية عنه، ومثل ذلك كون الحديث شاذًا.

ثم قال الحافظ ابن حجر: (وقد ذكرت أن ثلاثة أسانيد منها أي من روايات قصة الغرانيق على شرط الصحيح، وهي مراسيل يحتج بمثلها من يحتج بالمرسل، وكذا من لا يحتج به لاعتضاد بعضها ببعض). قلنا: إن هذا التعميم في الاحتجاج بالمرسل عند من يقول به ومن لا يقول به غير مسلَّم، لأن الخلاف في الاحتجاج بالمرسل إنما هو في أحكام الفروع، ولا يمكن أن يكون جاريًا في أصول العقائد، لأنها لا تثبت إلا بدليل قاطع ونص متواتر لفظا ومعنى، والمرسل ضعيف عند جمهور المحدثين فكيف تثبت به عقيدة، ولا يتحقق أصل الإيمان إلا بدليل قاطع، والمرسل ضعيف وهو محل خلاف؟

قال ابن عبد البر: فإذا حكى التابعي عمن لم يلقه لم يكن بُدٌّ من معرفة الواسطة، إذ قد صح أن التابعين أو كثيرًا منهم رووا عن الضعيف وغير الضعيف. وقال ابن الصلاح في (علوم الحديث): ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرجه من وجه آخر، وما ذكرنا من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه، هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر.

ثم قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر أن كثرة الطرق وتباين المخارج تدل على أن للقصة أصلاً، وبعد أن ذكر أن ثلاثة أسانيد من رواية القصة على شرط الصحيح وأنه يحتج بها من يحتج بالمرسل ومن لا يحتج به: وإذا تقرر ذلك تعين تأويل ما وقع فيها أي في قصة الغرانيق مما يستنكر، وهو قوله: ألقى الشيطان على لسانه: (تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى)، فإن ذلك لا يجوز حمله على ظاهره لأنه يستحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن عمدًا ما ليس منه، وكذا سهوًا إذا كان مغايرًا لما جاء به من التوحيد لمكان عصمته، قلنا: بل يستحيل عليه ﷺ أن يزيد في القرآن سهوًا كالعمد مطلقًا، كانت الزيادة مغايرة لما جاء به من التوحيد أم لم تكن مغايرة، لأن العصمة فيما يبلغه عن الله تعالى عامة في العمد والسهو فيما وافق أو خالف، وإلا لارتفعت الثقة بسائر النصوص لجواز كون بعضها مما زيد سهوًا.

ثم أخذ الحافظ ابن حجر يذكر التأويلات التي ذكرها المتأولون المثبتون للقصة الباطلة، وتبعهم في هذه التأويلات مَنْ ضَعُفَ من حمل أمانة الحق ممن أنكروا القصة رواية ونظرًا، ثم نكصوا على أعقابهم وذهبوا إلى التأويلات التي لا تتصل بنص الروايات كما سيأتي التنبيه على ذلك عند ذكر التأويلات وبيان فسادها.

وكلام الحافظ ابن حجر في شأن أقصوصة الغرانيق الباطلة تضمن أمرين يرى البحث إبرازهما ليتبين الناظر فيه أن ابن حجر لم يقرر صحة هذه القصة الباطلة، وإنما نظر إلى روايات فأوهنها وحكم بضعفها، ولم يكن تشبثه بحديث ابن جبير عن ابن عباس مفيدًا في نقض توهينه الروايات وإضعافها، لأن هذا الحديث لاحق بها في الضعف بمقتضى ما دخله من الشك في وصله بابن عباس.

وليتبين الناظر في البحث أن ابن حجر يرى في القصة ما هو محال أن يقع من رسول الله ﷺ وهو الزيادة في القرآن عمدًا أو سهوًا، بيد أنه لم يشأ أن يقف عند هذه النتيجة التي كانت أمرًا طبيعيًا يسوق إليها البحث العلمي وينتهي بها إلى أن هذه الأقصوصة أكذوبة زندقية باطلة، ما كانت تستحق أن تجول ساحبة ذيولها في ساحة سيرة سيد المرسلين محمد ﷺ، ولكنه خَضَعَ لقواعد الصنعة وراح يتشبث بالتأويل فيما رآه محالاً، وحكى من ضروب هذا التأويل أقوالا كلها بعيدة عن نص روايات القصة. ويظهر أن أصحاب التأويلات التي حكاها ابن حجر لم يلتفتوا إلى الروايات التي هي محور الإثبات والنفي لأصل القصة، وإنما فرضوا القصة واقعة وراحوا يتأولون وقوعها بما يَنْظِمُها في سلك أحداث الإسلام وتبعهم ابن حجر على ذلك. فاللهم غفرًا.

رأي الإمام ابن تيمية في أكذوبة الغرانيق

الشيخ الإمام ابن تيمية أحد أعلام علماء الأمة الإسلامية اطلاعًا على التراث الإسلامي وعلوم الإسلام ومعارفه: كتابًا وسنة، وفقهًا، واجتهادًا، وتحصيلًا، رُزق حافظة في علوم الإسلام وروايات آثاره، لم يؤت مثلها إلا أفراد قلائل في تاريخ العلم والعلماء، وقد أودع حصيلة هذه الحافظة اللاقطة مؤلفاته الكثيرة التي يشبه أسلوبه فيها أسلوب الأمالي، بكثرة ما يغلب عليها من الاستطراد لأدنى المناسبات.

وقد عرض الإمام ابن تيمية لقصة الغرانيق في فتاويه التي صب فيها صَيِّب علمه الغزير، ومعارفه الواسعة، في صورة استطرادية يعوزها التحقيق المتأني والمستوعب للأدلة والبراهين والأسانيد وتسمية القائلين، ومصادر أقوالهم وآرائهم، ولكن الشيخ الإمام ابن تيمية اعتصم في كلامه على هذه القصة التي تفوق أهمية تحقيقها ومعرفة مدخلها ومخرجها من أصول الإسلام وحياة الرسول ﷺ كل ما وقف عنده اجتهاد الشيخ الإمام وخالف فيه من خالف من علماء عصره وتحمل في سبيله المحن وشدائدها -بالعمومات يلقيها قضايا مسلمة، وهي أحوج ما تكون إلى البحث والتمحيص.

وذلك مثل قوله: «والمأثور عن السلف يوافق القرآن»،

دون أن يذكر مَن مِن السلف أُثر عنه هذا القول وذهب إليه؟ والسلف هم أصحاب النبي ﷺ وهم عشرات الألوف ومئاتها والتابعون، وهم ألوف الألوف وتابعوهم من أهل القرون الثلاثة الذين شهد بخيريتهم على سائر الأمة الصادق المصدوق في الحديث الصحيح، دون أن يُعيِّن الشيخ موضع الموافقة من القرآن ويُبيِّن وجهها.

ومثل قوله: والذين منعوا ذلك من المتأخرين طعنوا فيما ينقل في الزيادة في سورة (النجم) بقوله: تلك الغرانيق العلا، وإن شفاعتهن لترتجى، دون أن يبين الشيخ مرجع الضمير في (قوله)، والمعروف في روايات القصة الغرنوفية الكاذبة أن هذه الزيادة المزعومة هي قول الشيطان ألقاها كما تزعم الروايات الباطلة على لسان النبي ﷺ، وتلاها النبي ﷺ في آيات الله المنزلة عليه، واعتقد قرآنيتها، وسجد في آخر السورة وسجد معه من حضره من المؤمنين والمشركين حتى نزل أمين الوحي ونبهه إلى ذلك.

ومثل قوله: أما الذين قرروا ما نقل عن السلف، فقالوا: هذا منقول نقلًا ثابتًا لا يمكن القدح فيه، دون أن يبين الشيخ من هم الذين قرروا ما نقل عن السلف، وهم بالطبع ليسوا من السلف لأنهم قرروا ما نقل عن السلف، دون أن يبين من هم هؤلاء السلف الذين نقلوا أقصوصة الغرانيق الكاذبة نقلًا

ثابتًا لا يمكن القدح فيه، أَهُم الصحابة نقلوها عن النبي ﷺ أو شهدوا وقوعها؟ أم هم التابعون وتلاميذهم نقلوها عن أصحاب النبي ﷺ؟ وكم من هؤلاء وهؤلاء الذين قالوا بوقوع هذه الأكذوبة ونُقلت عنهم نقلًا ثابتًا لا يمكن القدح فيه؟ وما طريق ثبوت ما نقلوه؟ وروايات القصة كلها مراسيل، وليس فيها حديث قط مسند إسنادًا متصلًا إلى رسول الله ﷺ أنه أخبر بذلك عن نفسه، وجميع مراسيل الرواية واهية واهنة، كما قرر ذلك علماء الأمة بل ثبت في بعض أسانيدها أكذب الكذابين.

فيا ضَيْعَةَ الإسناد الذي هو من أفخر مفاخر الأمة الإسلامية، ويا ضيعة ثبوت النقل، ويا ضيعة السنة النبوية، إن كان نقل هذه الأقصوصة الخبيثة في مراسيلها الواهية الواهنة، هو النقل الثابت الذي لا يمكن القدح فيه.

ومثل قوله: والقرآن يدل عليه أي على النقل الثابت الذي لا يمكن القدح فيه بقوله:

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ (الحج: ٥٢) الآيات.

وكون هذه الآيات الكريمات دالة على نقل الأكذوبة الغرنوقية هو موضع النزاع، فكيف يستدل به على النقل الثابت ثبوتًا لا يمكن القدح فيه؟ وأين في هذه الآيات الدلالة

على النقل الثابت ثبوتًا لا يمكن القدح فيه، والآيات ليس فيها رائحة دلالة على شيء من قصة الغرانيق من قريب أو بعيد، ولولا ما افتراه الزنادقة، وقَبِله البُله المغرّرون من روايات أسباب النزول ورووه في مراسيل كسيحة ألصقوها إلصاقًا بهذه الآيات، وحملوها على أسماء بعض أهل العلم ما كان للآيات الكريمات صلة بهذه الأقصوصة، فضلًا عن أن تدل عليها.

وقد فسر الآيات الكريمات كثيرٌ من جهابذة علماء الإسلام في تفاسيرهم المتداولة بين الأمة، ولم يظهر لهم قط حاجة إلى إلصاق القصة بتفسير الآيات، ومن هؤلاء المفسرين الجهابذة أبو حيان عصريِّ ابن تيمية في تفسيره المسمى بـ(البحر) ومنهم الإمام الشوكاني في تفسيره (فتح القدير)، ومنهم الإمام أبو بكر بن العربي في (أحكامه).

ومثل قوله: فقالوا، أي الذين قرروا ما نقل عن السلف: الآثار في تفسير هذه الآية معروفة ثابتة في كتب التفسير والحديث دون أن يبين الشيخ أين هي الآثار المعروفة الثابتة في كتب التفسير والحديث، هل يقصد الشيخ بهذه الآثار روايات أسباب النزول التي اشتملت على طامات الكفر والزندقة؟ إن كان هذا هو مقصود الشيخ فهذه الآثار قد زيفها الأئمة إسنادًا ونظرًا، ففيها مرويات الطبري عن بعض أسماء

السلف، وهي روايات كما قال ابن العربي باطلة لا أصل لها أو هي آثار أخرى لا علم لأهل العلم بها؟

هذه أمثلة من العمومات التي اعتصم بها الشيخ الإمام ابن تيمية في كلامه على قصة الغرانيق، عجلنا بها أمام سوق كلامه ومناقشته بشيء من التفصيل حتى يتبين الحق مشرقًا بنوره ولا يحجبه دوي الشهرة عن إدراك البصائر.

عرض الإمام ابن تيمية في فتاويه لأقصوصة الغرانيق بصورة استطرادية، أقحمها في كلامه وهو يجيب على سؤال يتعلق بدعوة (ذو النون)، نبي الله ورسوله يونس بن متى على نبينا وعليه الصلاة والسلام، وهذه الدعوة المباركة هي ما حكاه الله عنه وهو في ظلمات بطن الحوت فقال تعالى:

﴿فَنَادَىٰ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾

(الأنبياء: ٨٧)

إذ تكلم الشيخ الإمام ابن تيمية على عصمة الأنبياء فقال فيما يتصل بإقحام القصة: والكلام في هذا المقام مبني على أصل، وهو أن الأنبياء معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة، ولهذا وجب الإيمان بكل ما أوتوه كما قال تعالى:

﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾

(البقرة: ١٣٦- ١٣٧)

وقال:

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾

(البقرة: ١٧٧)

وقال:

﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾

(البقرة: ٢٨٥)

ثم قال الإمام ابن تيمية: وهذه العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة.. والعصمة فيما يبلِّغونه من الله ثابتة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق

المسلمين، ثم أكد الشيخ ذلك فقال: والذي عليه جمهور الناس وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقًا أي من الكبائر والصغائر.

قلنا: وهذا الذي نسبه لجمهور الناس، وقال إنه الموافق للآثار المنقولة عن السلف دون أن يسمي أحدًا من السلف ودون أن يذكر نصًا واحدًا من هذه الآثار المنسوبة للسلف هو عين ما قاله في صدر كلامه عن العصمة فيما يبلغونه عن الله، فظاهر كلامه أنه لا يفرق بين العصمة فيما يبلغونه عن الله، وبين العصمة عن سائر الذنوب كبائرها وصغائرها، في أن العصمة لا تتعلق بوقوع الذنب ولكنها تتعلق بعدم الاستقرار في ذلك الذنب، أو عدم الإقرار عليه، وظاهر أن عدم الاستقرار في الخطأ، أو عدم القرار عليه لا يمنع الوقوع في الخطأ، ويؤيد ذلك أن القائلين بوقوع قصة الغرانيق -والشيخ مقرر لمذهبهم ومُسْنِدُه إلى السلف- زعموا أن الخطأ وقع فيما يبلغ عن الله، ولكنه لم يستقر بعد وقوعه، فليست للأنبياء عصمة تمنع من وقوع الخطأ، ومعنى هذا أن الأنبياء والرسل غير معصومين من وقوع جميع الذنوب كبائرها وصغائرها، سواء كان ذلك فيما يبلغونه عن الله أم كان في غير ما يبلغونه من سائر المعاصي والآثام، الكفر والكذب فما دونهما، وإنما هم معصومون من استقرار ما

يقـع من ذلك، فالذنوب علـى الإطلاق كبائر أو صغائر يجوز أن تقـع منهـم ويظلون علـى الخطأ الذي وقع منهـم زمنًا قد يطول أو قد يقصر، وهم في ذلك مبلِّغون لرسالات الله، آمرين بطاعته، ناهين عن معصيته، وهم متلبسون بما وقع منهم من خطأ في البلاغ أو في غيره حتى ينبَّهوا ويُرفع استقرار الخطأ.

وهـذا من أبطـل الباطل الذي لا يقول به قـط أحد من أهل العلم في أمة الإسلام، لا من السلف ولا من الخلف، إلا هؤلاء الذيـن أدخلت أكذوبـة الغرانيق عليهـم فصدقوها واعتقدوا وقوعها، وهي باطلة إسنادًا ونظرًا، بل هي من أكفر الكفر.

لكـن الشـيخ الإمام ابن تيميـة يؤكد رأيه فـي أن العصمة للأنبياء والمرسـلين إنما تكون عن استقرار الخطأ الذى يقع منهـم، لا عن وقوعـه فيقول: وحجج القائليـن بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا القول.

قلنا: وهذا ادعاء يفقد سـنده من البرهـان، لأن النظر في أقوال أعـلام العلماء من الذين يقولون بالعصمة من السـلف والخلف يفيد صراحة بأن العصمة ثابتة للأنبياء والمرسـلين منـذ اللحظة التـي ينبَّئُون فيهـا عن وقوع الخطـأ منهم فيما يبلغونه عن الله تعالى، لا عن اسـتقرار الخطأ بعد وقوعه كما يزعم الشـيخ الإمام، وهذا موضع اتفاق بين الأمة قاطبة، ولم يُعـرف لأحد مـن أهل العلم خلاف في ذلـك إلا خلاف الذين

خدعوا فتعلقوا بما نسب لبعض أسماء من السلف وهم منه براء في إثبات الزيادة في سورة (النجم) بإلقاء الشيطان بعض كلمات الكفر والشرك على لسان النبي ﷺ في روايات مرسلة ليس فيها رواية واحدة مسندة إلى النبي ﷺ ، ولا إلى أحد من أصحابه سوى حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس، وقد دخله الشك بقول سعيد: «فيما أحسب عن ابن عباس»، وهذا الشك ألحق هذا المرسَل بأخواته وهنًا وضعفًا، فلم تبق له قوة الاحتجاج به عند من يقول بالاحتجاج بالمرسل، ولا عند من لا يقول بالاحتجاج به.

وهذا الخلاف في الاحتجاج بالمرسل إنما هو في أحكام الفروع، لا في أصول العقائد التي تدخل قصة الغرانيق في صميمها، وإنما الخلاف بين علماء الأمة في العصمة عن الخطأ في سائر الذنوب والمعاصي سوى التبليغ عن الله، وسوى الكفر والكذب في الأخبار، فهذه الذنوب كبائرها وصغائرها هي التي تنازع الناس في العصمة عنها، فقال الجمهور: هم معصومون بعد النبوة عن سائرها فلا تقع منهم قط، وقال فريق: هم معصومون من الاستقرار عما يقع منها لا عن وقوعها، وهذا تقرير لنظرية العصمة عن الخطأ في غير ما يبلغونه عن الله، وفي غير الكفر والكذب في الأخبار التي اتفقت كلمة الأمة على عدم وقوعها منهم، وتقرير

النظريـة لا يلـزم منه الوقـوع في الخطأ، إذ لا يلـزم من جواز الوقوع الوقوع بالفعل، وتاريخ النبوات وحياة الأنبياء أصدق شاهد على ذلك.

قال أهل العلم: لو وقع من الأنبياء والمرسلين الخطأ فيما يبلغونـه عن الله تعالـى، أو وقع الكذب فـي الإخبار عن الله، بالزيادة أو النقص فيما أوحي إليهم لدخلوا تحت قوله تعالى:

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾

(الحاقة: ٤٤-٤٦)

فهذا صريح في العصمة عن وقوع الخطأ فيما يبلغونه عن الله أو يخبرون به من الوحي، ومثل ذلك قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾

(المائدة: ٦٧)

فوقـوع الزيـادة فيما يبلـغ عـن الله تعالـى أو النقص منه افتئات على الله وعدم تبليغ لما أنزل إليه من ربه، يجعله غير مبلغ لرسـالة الله، لأنه بلَّغ شيئًا آخر لم يوح به إليه ولم ينزل مـن ربه، وإذا وقع هذا الخطأ ولـم تمنع العصمة منه -والأمة مكلفة أن تقتدي بالنبي فيما يبلغه عن الله وأن تتأسـى به في

اعتقـاد مـا يبلغه وأن تعمل به متبعة لـه- كان ذلك دعوة إلى العمـل بالخطأ الذي قد يكون كفرًا ومناقضة لأصل الإيمان، كالزيادة في الوحي قرآنا أو غير قرآنٍ من كل ما يناقض مقصود الرسالة حتى يتنبه النبي إلى ذلك الخطأ ويرفع استقراره الذي هو متعلق العصمة. وهذا التنبيه إلى أن يرفع اسـتقرار الواقع لا يدرى متي يكون، فقد يطول الزمن قبل مجيئه وقد يقصر، وإذا طال الزمن شـيئا فقد تعبدت الأمة في عقيدتها وشـرائع إيمانهـا بالباطل مـدة هذا الزمن الذي يسـبق التنبيه، ويرفع الاسـتقرار في الخطأ، وهذا هدم لبنيان الرسـالة من أساسه، ثم إذا جاء التنبيه لرفع اسـتقرار الخطأ فبأي وسيلة تقع الثقة في أن هذا التنبيه على رفع استقرار الخطأ ليس خطأ ملبَّسًا به على النبي كما لبس عليه في وقوعه؟

ثم سـأل الإمام ابن تيمية نفسـه سـؤالًا فقـال: ولكن هل يصدر ما يسـتدركه الله فينسـخ مـا يلقي الشـيطان ويُحْكِمُ الله آياتـه؟ قلنا: وهذا من الشـيخ الإمام صَمْـد إلى قرع باب أقصوصة الغرانيق دون تمهيد[١]، وهو تشكك فيما قرر، من أن العصمة إنما تكون عن الاسـتقرار فـي الخطأ لا عن وقوع الخطـأ، وهو مقتض لجواز وقوع ما يسـتدرك مـن الخطأ في التبليغ ليرفع اسـتقراره بالنسـخ وإحـكام الله آياته، فلا وجه

(١) صَمَدَ إلى كذا: قَصَدَ إليه. (المجلة)

معـه لهذا السـؤال إلا التأكيـد لإزالة التشـكك والصَّمْد إلى تقرير وقوع أكذوبة الغرانيق.

وهذا السؤال من الشيخ الإمام ابن تيمية وثبة إقحامية يند عنهـا كلام الشـيخ الإمـام، وإلا فما وجه الصلـة بين تقريره أن الأنبيـاء معصومـون فيما يخبرون به عـن الله تعالى، وفي تبليغ رسالته باتفاق الأمة وهذا حق يجب اعتقاده والإيمان به وبين قوله: ولكن هل يصدر ما يسـتدركه الله فينسخ ما يلقي الشيطان، ويُحْكِمُ الله آياته؟ وهو نص في القصد إلى أقصوصة الغرانيق؟ واتفـاق الأمة على عصمة الأنبياء فيما يخبرون به عن الله وفيما يبلغونه عنه الذي ذكره الإمام ابن تيمية إنما هو في وقوع الخطأ لا في الاسـتقرار عليه، فالأمة متفقة على أنه يستحيل أن يقع من الأنبياء خطأ فيما يبلغونه عن الله بالزيادة أو النقص، فَجَعْلُ العصمة التي هي محل اتفاق الأمة مانعة من الاسـتقرار في الخطأ وليست مانعة من وقوعه، رَأْيٌ لم يعرف لأحد من أهل الحق في الأمة لا من السلف ولا من الخلف.

ويظهر من إقحام الشـيخ الإمام ابـن تيمية لقصة الغرانيق الباطلـة في كلامه على عصمة الأنبياء أن جعل العصمة مانعة من الاستقرار في الخطأ وغير مانعة من وقوعه، رأي يتسنى به تقرير وقوع قصة الغرانيق، ولذلك دلف إليها من هذا السؤال الذي سـأله نفسـه وهو قوله: «ولكن هل يصدر ما يستدركه

الله فَيَنْسَخُ الله ما ألقى الشيطان، ويحكم الله آياته؟» وزعم الشيخ الإمام أن المأثور عن السلف يوافق القرآن في ذلك أي في وقوع الخطأ وصدوره من الأنبياء في التبليغ، فيستدركه الله وينسخ ما يلقي الشيطان، ثم يحكم الله آياته، وهذا كلام يستدعي سؤالًا مَن مِن السلف أُثر عنه هذا الرأي؟ والسلف هم كما هو معروف أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون وأتباعهم الذين شهد بخيريتهم الصادق المصدوق في حديث (خير القرون)، وهؤلاء جم غفير يزيدون على مئات الألوف، أفلا كان من وثاقة العلم وصحة النقل تسمية عدد من هؤلاء السلف الذين زعم عليهم أنه أثر عنهم ذلك الرأي؟ وسؤال آخر: أين هي موافقة القرآن لهذا الزعم الذي لم يستند إلى نص صحيح، وكلام الشيخ الإمام يدل على أن المقصود بموافقة القرآن ما جاء في مراسيل الروايات التي زعم لها أنها وردت في أسباب نزول قوله تعالى:

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾

(الحج: ٥٢) الآيات.

وهي روايات واهية واهنة ضعيفة، بل باطلة مكذوبة حملت حملًا على بعض أسماء من السلف، وقبلها بعض أهل الغفلة والبله، والمتعصبون من أهل الاجتهاد المتأخر.

ويرشح استدلالنا قول الإمام ابن تيمية: والذين منعوا

ذلك من المتأخرين طعنوا فيما ينقل من الزيادة في سورة (النجم) نعوذ بالله من تلبيس الشياطين بقوله أي الشيطان: تلك الغرانيق العلى وإن شفاعتهن لترتجى، وقالوا: إن هذا لم يثبت وحق له أن ينكر ومن علم أنه ثبت قال: هذا ألقاه الشيطان في مسامعهم، ولم يلفظ به رسول الله ﷺ ولكن مراسيل الغرانيق وأخصها وأصحها في نظر من قبل الأكذوبة الخبيثة حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس تقول: إن الشيطان ألقى كلماته الكافرة الخبيثة على لسان النبي ﷺ، وأنه ﷺ تلاها فيما تُلي من آيات سورة (النجم) حتى ختم السورة وسجد وسجد معه من حضره من المؤمنين والمشركين، فمن أين للشيخ الإمام ابن تيمية قولُ مَنْ ثبتت عنده هذه الزيادة الخبيثة أنها ألقيت في مسامعهم ولم يلفظ النبي ﷺ بها، والروايات المزعومة كلها تذكر ما نقلناه من حديث سعيد بن جبير، وإذا كان النبي ﷺ لم يلفظ بهذه الزيادة الخبيثة الكافرة وهو الحق الذي لا مرية فيه فكيف كانت هذه الكلمات الشيطانية زيادة في سورة (النجم) والنبي ﷺ إنما تلا السورة كما أنزلها الله عليه، لم يزد فيها حرفًا، بله كلمة، بله كلمات خبيثة[٢]؟ ثم كيف يكون كلام

(٢) بَلْـهَ: اسم فعل أمر بمعنى اترك أو دع. كأنه يقول: دع قولهم أنه زاد كلمة، ودع قولهم أنه زاد كلمات. (المجلة)

شـيطاني لم يلفظ به النبي ﷺ قط خطأ ينسـب للنبي ﷺ ، ويقال إنه زيادة في آيات القرآن يسـتدركها الله تعالى بالنسخ ويُحْكِمُ آياتهُ ، وآياته محكمة ، تلاها رسول الله ﷺ كما أنزلها الله تعالـى ، لم تقع فيها زيادة حرف واحد ، بله كلمات خبيثة كافـرة ، ويقال إنه خطـأ وقع من النبي ﷺ ثم يسـتدركه الله تعالى بالنسخ ؟ هذا منطق عجيب لا يعرفه منهج الإسلام ولا ندري ما الذي حمل الشـيخ الإمام ابن تيمية في واسعة علمه علـى إقحامه أكذوبة الغرانيق فـي كلامه على عصمة الأنبياء دون أن تقتضيهـا مناسـبة أو تدعو إليها ضـرورة ، وهو يعلم كما نظن أنها أقصوصة كاذبة لم تثبت بسـند متصل خال من الوهـن والضعف عن صاحب ولا تابع إلا ما جاء في مراسـيل باطلة مضطربة متضاربة في أسلوبها ومعانيها ، حُملت حملاً على بعض أسـماء التابعين ، والشيخ الإمام ابن تيمية لا يقول إن الزيادة المزعومة على سورة (النجم) تلفَّظ النبي ﷺ بها ، وإنما ألقيت في أسـماع الكافرين إلقاء ، وإذا كان هذا هكذا عند الشـيخ . فما وجود قصة الغرانيق وإثباتها عن السـلف ، وهي لا وجود لها بالنسبة للنبي ﷺ ، أفما كان يجب إغفالها والاسـتهانة بها وعدم تحميل السـلف ثقل إثباتها والطنطنة حولها ؟

ولكن الشـيخ الإمام ابن تيمية يأبـى إلا الإمعان في إثبات

هذه الأكذوبة وإسناد إثباتها إلى السلف، فيقول بعد أن وقف وقفة عند تفسير (تمنى وأمنيته) في اللغة بما حققنا القول فيه في كلامنا مع الحافظ ابن حجر: وأما الذين قرروا ما نقل عن السلف فقالوا: هذا منقول نقلًا ثابتًا لا يمكن القدح فيه.

قلنا: هذا من أعجب العجب، فما هو هذا المنقول نقلًا ثابتًا عن السلف الذي لا يمكن القدح فيه؟ إن كان هذا المنقول عن السلف ولا سند له هو أن الشيطان ألقى في مسامع أوليائه من المشركين والوثنيين كلماته الخبيثة الكافرة، ولم يلفظ النبي ﷺ قط بها لأنه معصوم عن الزيادة فيما يبلغه عن الله تعالى، ولا سمعها المؤمنون، وهذا على خلاف ما جاءت به مراسيل الروايات المسندة إلى بعض السلف، فلا وجه قط للكلام على أكذوبة الغرانيق وإثباتها أو عدم إثباتها، لأنها حينئذ لا وجود لها بالنسبة لآيات القرآن، ولا بالنسبة للنبي ﷺ وعصمته، وإن كان هذا المنقول عن السلف نقلًا ثابتًا هو الذي جاءت به المراسيل الواهنة الواهية من أن الشيطان ألقى على لسان النبي ﷺ وهو يتلو سورة (النجم) كلماته الغرنوقية، والنبي ﷺ تلفظ بها وتلاها زيادة على ما أُنزل من آيات السورة، وهو مخالف أتم المخالفة لما قال الشيخ الإمام ابن تيمية من أن الشيطان ألقى في مسامع أوليائه المشركين والنبي ﷺ لم يتلفظ بهذه الزيادة المزعومة

على ما هو المنسوب إلى الذين قرروا ما نقل عن السلف، فهذا نقل يحتاج إلى إثبات، ولا إثبات له فهو باطل، وإلا فأين هو النقل الثابت الذي لا يمكن القدح فيه؟ أهو في هذه المراسيل الكسيحة الواهية التي جاءت بالطامات الهادمة لأصل من أصول الدين والرسالة، الطاعنة في عصمة النبي ﷺ، وفي الثقة فيما يبلغه عن الله؟ وهي روايات مطعونة في أسانيدها، لم يروها قط أحد من أهل الصحة!

ثم قال الشيخ ابن تيمية: والقرآن يدل عليه - أي على هذا النقل الثابت عن السلف الذي لا يمكن القدح فيه بقوله تعالى:

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾

(الحج: ٥٢)

الآيات إلى قوله ﴿صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾.

فقالوا - أي الذين قرروا ما نقل عن السلف المزعومُ عليهم إثباتُ وقوع قصة الغرانيق في أبشع صورها-: الآثار في تفسير هذه الآية معروفة ثابتة، في كتب التفسير والحديث.

قلنا: المذكور في الآثار المحمولة على بعض أسماء السلف ليس منها شيء قط في تفسير الآيات المذكورة،

وإنما المزعوم لها أنها أسباب نزول الآيات، وفرق كبير جدًا بين سبب النزول الذي يتعلق بحادث تنزيل الآية لبيان حكمه أو حاله، وبين تفسير الآية الذي يقصد إلى بيان حقائقها ومعانيها وأحكامها وتركيب ألفاظها وبراعة أسلوبها، والمعروف المستفيض عن الإمام أحمد بن حنبل وهو إمام الشيخ ابن تيمية الذي درج على مذهبه وتمسك باجتهاده، وإن استقل في بعض المسائل: أن أسباب النزول مما لا أصل له.

والمذكور في جميع المراسيل المزعومة على السلف إسنادًا هو أكذوبة الغرانيق بصور مختلفة مضطربة بالزيادة أو النقص والتحريف، ثم تقول الرواية: فنزلت الآية، ولا يمكن أن يعتبر سوق قصة ما صحيحة أو فاسدة تفسيرًا للآية التي كانت القصة سببًا لنزولها.

وما الذي يعنيه الشيخ الإمام ابن تيمية بكتب التفسير والحديث التي ثبتت فيها هذه الآثار ثبوتًا لا يمكن القدح فيه؟ أهي كتب غير الكتب التي روت المراسيل الواهية الواهنة الباطلة التي لم يعرفها علماء الإسلام وانفرد بمعرفتها الشيخ ولم يسم منها شيئًا يستدل به على وزنه بين دواوين التفسير والحديث؟ أم هي تلك الكتب نفسها التي روت أباطيل المراسيل في إثبات قصة الغرانيق الكاذبة؟ وهذه

المراسيل كلها مطعون فيها إسنادًا من أهل العلم بالرجال جرحًا وتعديلا، وقد وجد في بعض أسانيدها أكذب الكاذبين وفي بعضها مَن قيل في مراسيله إنها ريح.

ثم قال الإمام ابن تيمية: والقرآن يوافق ذلك، فإنّ نسخ الله لما يلقي الشيطان وإحكامه آياته إنما يكون لرفع ما وقع في آياته، وتمييز الحق من الباطل حتى لا تختلط آياته بغيرها، ولم يلفظ به النبي ﷺ كما هو منزع ابن تيمية.

قلنا: إذا كان ما ألقاه الشيطان إنما كان ألقاه في أسماع أوليائه من المشركين ولم يكن ألقاه على لسان النبي ﷺ وتلاه فيما تلى من آيات السورة - كما هو صريح رواية المراسيل الواهية الواهنة المسندة إلى بعض السلف - فما الحاجة إلى نسخ كلام لم يلفظ به النبي ﷺ، ولم يدخل في آيات الله؟ وآياتُ الله على هذا المنزع محكمة لم يدخلها من الباطل ما يحتاج إلى نسخ.

ومن ثم يجب أن يفهم من آيات الله في قوله:

﴿ثُمَّ يُحْكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ﴾

أنها ليست هي الآيات المتلوة من القرآن والمنزلة للتعبد بتلاوتها والتدبر في حكمها وأحكامها والعمل بشرائعها، لأن هذه الآيات محكمة محفوظة عن العبث فيها بالزيادة أو النقص، والتحريف والتبديل، بمقتضى وعد الله في قوله:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾

(الحجر : ٩)

إنما المـراد بآيات الله دلائل توحيـده، وبراهين كمالات إلهيته، وصدق رسله، وتصديقهم بما يجريه على أيديهم من المعجزات الباهـرات، وهي الآيات التي يلقي الشـيطان في طريق دلالاتهـا على ما أنزلت فيه شـبهه وأباطيله وضلالاته ووسوسـته، ولا شـك أن أمنية كل رسـول هي إسلام قومه، كما فسرها ابن عباس في حديث عبد بن حميد - فهي إرادته ورغائبـه واشـتهاؤه، ونسـخ ما يلقي الشـيطان من الشـبهة والأضاليـل فـي قلـوب أوليائه مـن المشـركين أو في قلوب ضعفاء الإيمان، وهو إبطال ذلك وإزالته بتقوية حجج الإيمان ودلائل النبوة والرسـالة، وإحـكام آيات الله هو علو كلمة الله وإظهار براهينها بما يشاء من حكمته على وفق علمه المحيط وجلال عزته لأنه عليم حكيم عزيز.

العقل والنقل متطابقان على أنه لا سبيل للشيطان إلى التسلط على أنبياء الله ورسله:

والنصوص الناطقة دلَّت عقلاً ونقلاً على أنه لا سبيل للشيطان قط على أنبياء الله ورسله لعصمتهم من تسلطه عليهم.

أمـا مـن جهة العقل فلأن الأمـة مأمورة بالإجمـاع بمتابعة الرسـل فيما يبلغونـه لها عن الله تعالى، فلو لم يكن الرسـل

معصومين عن تسلط الشيطان وتلبيسه عليهم لجاز أن يدخل عليهم من الباطل والضلال والكفر ما ينقض ما جاءوا به من الحق والتوحيد والهدى، وحينئذ بمقتضى وجوب عموم اتباعهم فيما جاءوا به تكون الأمة مأمورة باتباعهم فيما ألقاه الشيطان إليهم من الباطل والضلال والشرك والكذب، حتى يرفع استقرار هذا الضلال بتنبيههم إلى أن هذا من عمل الشيطان وليس من عند الله، وكون الأمة مأمورة باتباعهم على هذا الباطل ينقض رسالاتهم من أساسها، وهذا محال لأنه يناقض تمام المناقضة أصل رسالاتهم.

وأما من جهة النقل، فلقوله تعالى:

﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾

(الحجر: ٤٢)

وقوله حكاية عن إبليس في نفيه استطاعة التضليل لعباد الله المخلصين:

﴿ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾

(ص: ٨٣)

وبإزالة هذه الوساوس الشيطانية والشبه الإضلالية يتميز الحق، وهو ما جاءت به الرسل من الهدى والتوحيد عن الباطل، وهو ما يلقيه الشيطان من الوسوسة والأباطيل في أنفس المشركين والذين في قلوبهم مرض ليصدهم عن قبول

الحق، وفي صدور ضعفاء المؤمنين ليشككهم في عقائد التوحيد والإيمان والهداية، وبهذا التمييز لا تختلط آيات الله ودلائل توحيده وبراهين صدق أنبيائه ورسله ومحكم شرائعه بغيرها من أباطيل الشبه الشيطانية. ثم قال الإمام ابن تيمية: وجعل ما ألقى الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم إنما يكون إذا كان ذلك ظاهرًا يسمعه الناس لا باطنًا في النفس.

قلنا: إذا كان ما ألقاه الشيطان إنما ألقاه في أسماع أوليائه من الكفرة الفجرة، ولم يلفظ به النبي ﷺ لعصمته عن تلبيس الشيطان - كما هو منزع الإمام ابن تيمية - وقد وقعت الفتنة بما سمعوه وهم بمعزل عن إحكام آيات الله - فلا قيمة لنسخ ما ألقاه الشيطان في مسامعهم، ولم يختلط بآيات الله الموحى بها إلى الرسول لصونها وإحكامها عن زيادة الشيطان.

على أن قول الشيخ الإمام ابن تيمية: وجعل ما ألقى الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم إنما يكون إذا كان ظاهرًا يسمعه الناس لا باطنًا في النفس، دعوى مجردة من الدليل، لأن ما يلقي الشيطان من الشبهة والأضاليل في قلوب أعداء الإسلام أشد فتنة للقاسية قلوبهم من المشركين المعاندين والذين في قلوبهم مرض من

المنافقيـن، لأن الشـبهة والأضاليل تؤثر فـي القلب وتغطيه بالران وظلمة الكفر وحيرة الشـك، وتؤثر في العقل فتفسد إدراكاته، وأما ما يسمع ظاهرًا ففتنته ضعيفة موقوتة بسماعه، والسـماع لا يسـتقر أثره، بل يذهـب مع تيارات النسـيان، ونزغات الشيطان.

ثـم قال الإمام ابن تيمية: والفتنـة التي تحصل بهذا النوع من النسـخ مـن جنـس الفتنة التـي تحصل من نـوع آخر من النسـخ، وهـذا النوع - أي الفتنـة بإلقاء الشـيطان في قراءة النبـي ﷺ كلمات الكفر ومدح الأوثان، ثم نسـخ ذلك بعد زمـن قد يطول وقد يقصر - أدل على صدق الرسـول، وبُعده عن الهوى من ذلك النوع - أي النسخ الاصطلاحي المعروف في أصول الفقه المتفق على جوازه ووقوعه من جمهور الأئمة ولـم يخالف فيه جوازًا أو وقوعًا سـوى قليـل من الناس، وقد شـهر بهذه المخالفـة أبو مسـلم الأصفهاني ومـن تقبَّله من المتأخرين.

وهذا النوع هو المعروف بإزالة حكم شرعي بحكم شرعي آخر لحكمة تشريعية؛ كتخفيف الحكم الأول، أو انتهاء زمن العمـل به، أو زوال أثر الحكـم الأول، أو كون الحكم الثاني أزجر منه عند كثرة الفساد وشيوعه.

قلنـا: إن جعل نوع نسـخ ما ألقاه الشـيطان مـن كلمات

الكفر أدل على صدق الرسول من نوع النسخ الاصطلاحي أمر عجيب في قياس الاستقامة العلمية ومنطق العقل، وإلا فكيف يكون نسخ ما ألقى الشيطان من كلمات الشرك والكفر على لسان النبي ﷺ في قراءته لآيات الله بعد استقراره زمنًا ما – وهو محال – أدل على صدق النبي ﷺ وبُعده عن الهوى، وهذا النسخ بهذا المعنى يدل على أن النبي ﷺ قَبِلَ من الشيطان كلمات الكفر وأدخلها في آيات الله على أنها وحي الله تعالى وقرآنه، واستقر عنده زمنًا حتى نُسخ وأزيل بوحي جديد!! ولو صح هذا وما زعمه الغرنوقيون – فماذا بقي للنبي ﷺ من معالم العصمة وثقة الأمة المأمورة بمتابعته في جميع ما يبلغه عن الله تعالى، وقد بلَّغها هذا الكفر الخبيث في زعم الغرنوقيين القائلين بثبوت أكذوبة الغرانيق كما جاءت بها المراسيل الواهية الباطلة، وما هو الضمان عند الأمة في أن تقبل وتصدق أن الوحي الناسخ لأكذوبة الشيطان هو وحي صادق من عند الله وليس من تلبيس الشيطان، وما هو الضمان عند الأمة فيما ينزل على النبي ﷺ بعد ذلك من الوحي لتتقبله وتتمثل لإحكامه تحقيقًا لوجوب المتابعة؟

أما نسخ حكم شرعي بحكم شرعي آخر لحكمة اقتضت ذلك وكلاهما – بالقطع – من عند الله فهو الدال على صدق النبي ﷺ وبُعده عن الهوى، لأن الناسخ والمنسوخ كلاهما

مـن عند الله تعالـى بوحيه القاطع بلا افتراء، وكلاهما شـرع صـادق واجـب الامتثال فـي زمنـه، وليس للشـيطان فيه أي مدخل، والنبي ﷺ مُتَّبِعٌ - في هذا النوع من النسخ - أَمْرَ الله تعالى مُحقِّقٌ لقول الله:

﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾

(الأحقاف: ٩)

وقوله:

﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾

(النجم: ٣ - ٤)

ثـم قال الإمـام ابن تيمية: فإنه - أي الرسـول صلوات الله عليه وسـلامه - إذا كان يأمر بأمـر ثم يؤمر بخلافه وكلاهما مـن عند الله وهـو مصدق في ذلـك، فإذا قال عن نفسـه: إن الثانـي هو الذي من عند الله وهو الناسـخ، وإن ذلك المرفوع الذي نسـخه الله ليس كذلك كان أدل علـى اعتماده للصدق وقوله الحق.

قلنـا: هذا الكلام مغلق غامض، بل ظاهر التناقض، فعبارة الشيخ الإمام السابقة تقرر أن نوع النسخ فيما يلقيه الشيطان أدل على صدق النبي ﷺ وبُعده عن الهوى، وعبارته هنا تقرر أن النبي ﷺ يأمر بأمر ثم يأمر بخلافه، وكلاهما من عند الله، وهو مصدق في الأمرين - هذا مُسَلَّم في نوع النسخ الشرعي

الذي هو إزالة حكم شرعي بحكم شرعي آخر لحكمة مقتضية لذلك .

أما نوع النسخ الذي أزال فيه الوحي الصادق حكمًا شيطانيًا بحكم إلهي منزل من عند الله - في زعم مثبتي أكذوبة الغرانيق - فإن النبي ﷺ لم يأمر فيه بأمر ثم أمر بخلافه، وإنما الذي زعمه مثبتو أكذوبة الغرانيق الخبيثة الباطلة أن الشيطان هو صاحب الأمر الأول بإلقائه - كما تقول روايات الأكذوبة - على لسان النبي ﷺ كلمات أخبث الكفر وأن النبي ﷺ قبل ذلك، وتلاه فيما تلا من آيات الله، واستقر ذلك عنده اعتقادًا حتى سجد في آخر السورة وسجد معه المشركون تعظيمًا لآلهتهم التي مُدحت بهذا الكلام الخبيث حتى نزل ملك الوحي بعد مضي قدر من الزمن، فاستقرأ النبي ﷺ آيات السورة التي جاء بها إليه فقرأ النبي ﷺ وزاد - في زعم مثبتي أكذوبة الغرانيق - كلمات الشيطان في مدح الأوثان، فنبهه جبريل عليه السلام وقال له : هذا من الشيطان فكيف ينسب للنبي ﷺ وهو المحفوظ بالعصمة من تلبيس الشيطان أنه يأمر بأمر ثم يأمر بخلافه في قصة الغرانيق الكاذبة الباطلة ؟ وكيف يكون مصدقًا في الأمرين ؟ الأمر الأول، وهو زعم إلقاء الشيطان على لسانه أخبث الكفر، والأمر الثاني وهو إزالة هذا الضلال الكفور

الذي يستحيل أن يكون النبي ﷺ قاله بَلْه أمر به، وإذا صدق في الأمرين في أكذوبة الغرانيق، فماذا يبقى له ﷺ من الثقة به في النفس لتتلقى عنه الأمة ما يبلغه من رسالته عن الله تعالى من الهداية؟.

وإذا قال بعد ذلك أنه أمر بالأمرين: أمر الحق الذي أزال به ما ألقاه الشيطان، وأمر الباطل الذي لبَّس به عليه الشيطان أن الأمر الثاني - أي الناسخ لما ألقاه الشيطان من الكفر والضلال هو من عند الله وأن الأمر الأول المنسوخ ليس كذلك - أي ليس من عند الله - فكيف يكون ذلك أدل على اعتماده الصدق وقوله الحق، ولا شك أن الأمر الأول كذب وافتراء على الله تعالى يستحيل وقوعه من النبي ﷺ.

فإذا قال الغرنوقيون إنه قد وقع فقد نسبوا الكذب المتعمد على الله إلى النبي ﷺ فيما بلغه عنه، فأين الصدق الذي يدل عليه؟ وإذا نُسب إليه ﷺ الكذب في الأمر الأول المنسوخ فما برهان صدقه في الأمر الثاني وهو الناسخ الذي نزل لمحو الباطل، وأنه ليس من عند الله، وإنما هو من عمل الشيطان وتلبيسه.

هذه كلها أباطيل حيكت من نسج الزندقة وأخبث الكفر، وخُدع بها الأغرار - إن صحت بعض روايات المراسيل في أكذوبة الغرانيق - فكيف قبلها الشيخ الإمام ابن تيمية، وهو

صاحب الرسوخ في فقه الرواية ونقد الأسانيد؟

وقد انتهى الشيخ الإمام ابن تيمية إلى القول بأن الذين يثبتون العصمة بمعنى عدم وقوع الذنب من الأنبياء والمرسلين ولا سيما فيما يبلغونه عن الله تعالى تأولوا بمثل تأويلات (الجهمية) و(القدرية) و(الدهرية) لنصوص (الأسماء والصفات) ونصوص (القدر) ونصوص (المعاد)، بل أوسع الشيخ في التهمة للنافين وقوع الذنب من الأنبياء والرسل فرماهم (بالقرمطة) إلى أن قال: وهؤلاء يقصد أحدهم تعظيم الأنبياء فيقع في تكذيبهم، ويريد الإيمان بهم فيقع في الكفر بهم.

وتهمة (الجهمية) و(القدرية) و(القرمطة) تهمة تقليدية شائعة، ولا سيما في عصر الشيخ الإمام ابن تيمية على ألسنة المنتحلين لطريقته ومذهبه، يُرمى بها كل من يفهم نصوص الأسماء والصفات فهمًا تنزيهيًا يليق بجلال الله وكمال ألوهيته.

وإنما عرضنا رأي الشيخ الإمام وناقشناه مناقشة تفصيلية بعدما مَنَّ الله به في إبطال أقصوصة الغرانيق؛ لأن دوي سمعة الشيخ وهالات الإجلال من حوله جعل كثيرًا من الناس لا يتفقهون فيما قيل، ولكنهم يكتفون بمن قال، فأردنا أن ننبه على ما في إثبات أكذوبة الغرانيق من خطورة على العقيدة

التوحيدية التي كان الشيخ الإِمام أحرص عليها، وعلى دعائمها بنى مريدوه والآخذون بآرائه مجدَه التاريخي بين أعلام أئمة علماء الأمة.

وقد ناقشنا رأي الشيخ الإمام في أقصوصة الغرانيق - مناقشة بحث علمي، وهي أشد هدمًا للعقيدة التوحيدية من كثير من القضايا والمسائل التي قُرن بها اسمه في اجتهاداته، ولقي في سبيلها كثيرًا من البلاء والمحن - لئلا يقع في خطئها من يتمسك بالتقليد والاغترار بهالات الأسماء.

والبحث العلمي لا يقف هيَّابًا لهالات الأسماء وإنما يقف مع الحجة والبرهان، وقد حُذِّرنا من زلة العالم، وعثرة الأكابر لا لعًا(٣) لها، والله يهدي من يشاء وإليه المصير.

(٣) يقولون للرجل إذا عثر لعًا لك، دعاء ألا يصيبه خير، والمراد أن عثرة العالم ليست كعثرة الماشي؛ فإن العالم لا يجد من يدعوا له بالسلامة من العثرة؛ لأن الناس تتلقف كلامه ولا يتوقعون أن فيه خطًا. (المجلة)

جرأةٌ ورأيٌ متزيِّدٌ أهوجُ للمدعو إبراهيم الكوراني

للشيخ إبراهيم بن حسن الكوراني أحد علماء القرن الحادي عشر الهجري رأي متزيد جريء أهوج حاول فيه تصحيح قصة الغرانيق الكاذبة الباطلة حتى كأنه هو واضعها، لم يكتف فيه بالبحث في أسانيد روايات القصة كما صنع غيره من مثبتيها، ولم يبال بما تؤدي إليه من معان خطيرة في سيرة سيد المرسلين، ولكنه تزيد باجتهاده، متعالما، واختلق للقصة سببًا وحكمة لم يسبقه إليهما أحد من أهل العلم في ملة الإسلام، زعم أنها وقعت لهذا السبب بتلك الحكمة، وخف على نفسه ودينه أن يقيم منهما حَكَمًا على النبي ﷺ، ليكشف أنه ﷺ كان مفتقرًا إلى (التأديب) لأنه افتات على إرادة الله وقدره، فأراد إيمان الناس جميعًا، والله لم يُرِدْ ذلك ولا قدَّره، فكان ﷺ محلاً للتأديب والتصفية من آثار هذه الإرادة حتى تفنى إرادته في إرادة الله تعالى، فلا يريد إلا ما يريد الله ويقدره، فسلط الله عليه الشيطان ليغويه ويلقي على لسانه في أثناء تلاوته لآيات الله المنزلة من عند الله كلمات كافرة تمدح الأوثان، وتجعل منهم شفعاء لعابديهم، تُرضى شفاعتهم وتُرتجى، وإذا كان شيء غير أكفر الكفر يمكن أن يوصف به هذا الهوج الأحمق، فليكن هذا الوصف مستعارًا لنعت موقف الكوراني، إبراهيم بن حسن، خاتمة المتزندقين في عصره.

فـإذا قيل للشـيخ إبراهيـم الكورانـي : إن الله تعالى عصم أنبياءه عن تسلط الشيطان عليهم وأخبر عن هذه العصمة في قوله تعالى :

﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾

(الحجر : ٤٢)

وقوله تعالى حاكيًا على لسان إبليس استثناءهم من إغوائه :

﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾

(ص : ٨٢ ، ٨٣)

قال في تأويل آيات الله في فلسفة متزندقة لم يجرؤ أحد من مثبتي أبطولة الغرانيق على القول بمثله : إن السلطان المنفي هـو الإغواء ، أعني التلبيـس المخل بأمر الدين وهو الذي وقع الإجمـاع علـى أن النبي ﷺ معصـوم منه ، وأمـا الإغواء غير المخل بأمر الدين فلا دليل على نفيه ولا إجماع على العصمة منه . إذن هناك إغواءان للشيطان في زعم هذا الكوراني ، إغواء يخـل بأمر الدين ، وإغواء لا يخل بأمر الدين ، قلنا : أليس هذا تحريفًا في تفسـير آيات الله تعالى المنزهة لعباده المخلصين عن تسلط الشيطان عليهم بإغوائه وإضلاله وتلبيسه ، والآيات مطلقة في نفي سلطان الشيطان وإغوائه ، والإطلاق هو اللائق بعصمـة الأنبيـاء ، فمـن أين للشـيخ الكوراني هذا التقسـيم المختـرق ، الذي جعل من إغواء الشـيطان إغـواء مخلاً بأمر

الدين، هو فقط مخل بالعصمة عند الشيخ الكوراني، وإغواء لا يخل بأمر الدين فليس هو مخلاً لعصمة تمنع من وقوعه وتسلط الشيطان على الأنبياء به؟ ثم كيف يكون إغواء الشيطان غير مخل بالدين وعداوة الشيطان كلها للإنسان مرجعها إلى إفساد الدين بتزيين الكفر والفسوق والعصيان؟

وإذ فرض الشيخ الكوراني هذا التقسيم المبتدع واقعًا، فليكن شرعًا ودينًا تسري أحكامه على الأنبياء فمن دونهم، وليكن الإغواء الذي لا يخل بأمر الدين وإن كان لا وجود له في واقع الحياة هو الذي لا تتعلق به العصمة، وبه يتسلط الشيطان عليهم فيغويهم ويضلهم ويلبّس عليهم، ويريهم أن الشيطان مَلك، وأن الملك شيطان، وأن الأوثان آلهة تشفع لعابديها، وشفاعتها مرجوة مرتضاة.

وبهذا الإغواء الذي لا يخل بأمر الدين وقعت أخلوقة الغرانيق لتأديب النبي ﷺ على افتئاته على الله تعالى، وفرض إرادته في إيمان الناس جميعًا، مراغمة لإرادة الله تعالى الذي لم يُرِدْ إيمان جميع الناس ولا قدَّره.

هكذا منطق فلسفة الشيخ إبراهيم الكوراني المتزندقة الذي أدار به الكلام في أكذوبة الغرانيق المتزندقة، فالشيطان أغوى سيد الخلق محمدًا ﷺ إغواء لا يخل بأمر الدين، ولبَّس عليه وأراه أنه أمين الوحي جبريل، وألقى على لسانه،

وهـو ﷺ يتلو آيات الله تعالى المنزلة عليه في سـورة النجم، كلمـات أخبث الكفر، تمدح الأوثان، وتؤكد أن لها شـفاعة مرجـوة مرتضـاة، فيتقبل النبـي ﷺ هذه الكلمـات الخبيثة الكافـرة على أنها مما نزل عليه من آيات الله من قبيل الإغواء الذي لا يخل بأمر الدين في شـرعة الشيخ إبراهيم الكوراني، ويبقـى النبي ﷺ على هذا الإغواء زمنًـا لا يُدرى مدى طوله، حتـى ينزل عليه أمين الوحي جبريل فيسـتقرئه ما أنزله عليه من آيات الله، فيقرأ النبي ﷺ الآيات من أول سورة النجم إلى قوله تعالى:

﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾

(النجم: ١٩-٢٠)

ثم يقول بعدها: تلك الغرانيق العلا، وإن شفاعتهن لترتجى، فيقول أمين الوحي جبريل: ما جئتك بهذا، هذا من الشيطان.

هـذا هو الإغواء الـذي تزعم أخلوقة الغرانيـق في رواياتها الباطلـة أنـه وقع للنبـي ﷺ لتأديبه في نظر فلسـفة الشـيخ الكورانـي، وأنه لم يعصم منه، لأنـه إغواء لا يخل بأمر الدين في شرعة الشيخ إبراهيم الكوراني. وإذا كانت زيادة كلمات الكفر بأبشـع صورة في آيات القـرآن الكريم إغواء غير مخل بأمر الديـن والنبي ﷺ غير معصوم منه، فأين الإغواء المخل بأمر الدين الذي يعصم منه؟

وقـد انفرد الشـيخ إبراهيـم الكوراني في سـبيل تصحيح أكذوبـة الغرانيق الباطلة بأمرين لم يقل بهما أحد من متقدمي أهل العلم ولا متأخريهم.

الأمر الأول: هذا التقسيم لإغواء الشيطان إلى إغواء لا يخل بأمر الدين، فلا يعصم منـه الأنبياء فمن دونهم، وإغواء يخل بأمر الدين فيعصم منه الأنبياء، فالقسم الأول يكون للشيطان فيه سـلطانه المطلق الذي يعبث في العقائد والعبادات وسائر الفضائـل يضل بـه الأنبياء فمن دونهم مـن خُلِّص المؤمنين، والقسـم الثانـي هو المنفي فيه سـلطان الشـيطان في القرآن الكريـم، وهـو الذي وقع الإِجماع علـى أن النبي ﷺ معصوم منه.

الأمر الثاني: أن الشيخ إبراهيم الكوراني في سبيل تصحيح أكذوبـة الغرانيق الباطلة ابتدع حكمة لوقوعها بصورتها التي حكتها الروايـات الواهية الواهنة، ولا ندري وهو العالم الذي يصفـه العلامة الآلوسـي بخاتمة المتأخريـن كيف خف على نفسـه ودينـه اختلاقها ورضيهـا على علمه ودينـه لتصحيح أكذوبة ضالة مضلة كافرة خبيثة.

وكلام الشيخ إبراهيم الكوراني اعتمدنا في نقله ومناقشته علـى نقـل العلامـة المفسـر الجامع شـهاب الديـن محمود الآلوسـي في تفسـيره (روح المعاني) لأننا رأينـاه يقول عنه

(شـيخنا)، ولكنه كان في سوق كلامه ومناقشته حر الكلمة منطقي الجدل، لا يمنعه توقير فضل (المشـيخة) من الجهر بالحق.

قال الآلوسي: وذهب إلى صحة القصة أي أكذوبة الغرانيق الشـيخ إبراهيم الكوراني ثم المدني، وذكر أي الكوراني بعد كلام طويـل: أنـه تحصل من ذلك أن الحديـث أي رواية قصة الغرانيق أخرجه غير واحد من أهل الصحة هذا كذب وأنه رواه ثقاة بسـند سـليم وهذا تضليل متصل عن ابن عباس، وبثلاثة أسـانيد صحيحـة عـن ثلاثة مـن التابعيـن من أئمة التفسـير الآخذيـن عن الصحابة، وهم سـعيد بن جبيـر، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وأبو العالية.

قلنا: وهذا استدلال فاسد، قد أشبعنا القول في بيان فساده عنـد الكلام علـى روايـات الأكذوبـة الغرنوقية التي سـاقها السـيوطي في كتابه (الدر المنثور) وهي روايات مسـتوعبة، وعند الحديث مع الإمامين: الحافظ ابن حجر، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وحسـبُنا في هذا التذكير بقول الحافظ ابن حجر، وهـو القائـل بأن كثرة الطرق تدل علـى أن للقصة أصلاً، بعد أن سـاق مـا تخير من روايـات القصة وطرقها عـن ابن عباس وتلاميذه: وكلها سـوى طريق سـعيد بن جبير، إما ضعيف، وإما منقطع.

وما نظن أن أحدًا يعتقد أن طائر خاتمة المتأخرين الشيخ إبراهيم الكوراني يقع في أفق الحافظ ابن حجر، وهو المتفَق على إمامته في فنون الحديث والأثر، وله فيها المؤلفات التي تقوم عليها دراسة علوم الحديث في معاهد الإسلام وجامعاته.

وقد بينا ضعف حديث سعيد بن جبير الذي استثناه الحافظ ابن حجر من حكمه على جميع روايات القصة بالضعف أو الانقطاع مما يسلبه صحة الاحتجاج به، وبينا وجه ضعف حديث سعيد هذا بما دخل في طريقه عن سعيد بن جبير من الشك في اتصاله بالحبر ابن عباس، حيث قال فيه سعيد عن ابن عباس (فيما أحسب)، والشك من أقوى دلائل الضعف وعدم صحة الاحتجاج.

وحسبنا في رد ادعاء الشيخ إبراهيم الكوراني في قوله: إن حديث القصة الغرنوقية أخرجه غير واحد من أهل الصحة، وأنه رواه ثقاة بسند سليم متصل، قول الإمام أبي بكر البيهقي: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل، فهل يقال هذا الكلام من إمام لا يختلف الناس في سعة علمه بالحديث وفنونه، في حديث يخرجه غير واحد من أهل الصحة، ويرويه ثقاة بسند سليم متصل؟

وإذا كان في كلمة الإمام البيهقي إجمال فلنسق قول جهبذ المحدثين الشافي من داء الإجمال في شفائه، القاضي عياض

بـن موسـى اليحصبي : يكفيك فـي توهين هـذا الحديث أنه لـم يخرجه أحد مـن أهل الصحة ، ولا رواه ثقة بسـند صحيح سـليم متصل ، وإنما أولع به وبمثله المفسـرون والمؤرخون المولوعـون بكل غريب ، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم أي من أضراب الكوراني .

هـذا نص مفصـل الكلمات فـي ردّ ادعاء الشـيخ إبراهيم الكورانـي ، فالحديث لم يخرجه أحد قط من أهل الصحة ، ولا رواه قـط ثقة بسـند صحيح سـليم من النقـد والوهن ، متصل بصحابي ، فضلاً عن النبي ﷺ .

ونضيف إلى كلام هؤلاء الأئمة في رد ادعاء الشيخ إبراهيم الكوراني أن حديث الغرانيق أخرجه غير واحد من أهل الصحة ورواه ثقاة بسـند سـليم متصل ما سـبق لنا ، وهو كلام نرد به على كل من تمسك بمراسيل الروايات ولو صحت أسانيدها في تصحيح قصة الغرانيق ، وقـد قدمناه ، ولكنا نعيده لنؤكد أن قصـة الغرانيق أكذوبة باطلة خبيثة من وضع الزنادقة أعداء الإسلام .

ذلـك أن هذه الأقصوصة الغرنوقيـة أكذوبةٌ أحاديثها كلها مرسلة ، وأن الحديث المرسل من قبيل الضعيف عند جمهور المحدثيـن كما صرح به ابـن الصلاح ، والمتصـل منها بابن عباس وهو حديث سـعيد بن جبير دخله الشـك ، وهذا قطعًا

يضعفــه، ويوهن الاحتجاج به، وهو مــع هذه العلة القادحة له علــة أخرى، هي أنــه موقوف على ابن عباس لــم يرفع قط إلى النبي ﷺ.

وقصــة الغرانيق تدخل فــي صميم العقيــدة، لأنها تناقض التوحيــد، وتبطــل عصمــة الأنبيــاء، وترفــع الثقــة بالنبــوة والوحــي[٤]، وكل ذلــك لا يقبل في ثبوته حديث مرســل ولا حديث موقــوف، بل ولا حديث آحادي صحيح متصل، وإنما يقبل فيه النص القطعي المتواتر لفظًا ومعنى.

وقد ذكر الآلوسي المفاسد التي تلزم على القول بأن النبي ﷺ هــو الناطق بما ألقاه الشــيطان الملبَّس بالمَلَك، ثم ذكر ردود الشــيخ الكورانــي عليها، ونحــن نذكر هذه المفاســد ونذكر ردود الشيخ الكوراني عليها، ومناقشة الآلوسي له في ردوده، مضيفين إليه ما نوفق في فهمه، قال العلامة الآلوسي:

(١) المفسدة الأولى: تسلُّط الشيطان عليه، عليه الصلاة والســلام، وهو بالإجماع معصوم من الشــيطان، ولا سيما في هذا من أمور الوحي والتبليغ والاعتقاد، وقد قال تعالى:

﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ (الحجر: ٤٢)

(٤) ترفع هنا بمعنى تزيل، وليست بمعنى تزيد. (المجلة)

وقال تعالى:

﴿إِنَّهُۥ لَيۡسَ لَهُۥ سُلۡطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٩٩﴾ إِنَّمَا سُلۡطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوۡنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشۡرِكُونَ﴾

(النحل: ٩٩، ١٠٠)

قال الكوراني في رده على هذا الوجه من المفسدة: إن السلطان المنفي عن العباد المخلصين هو الإغواء أعني التلبيس المخل بأمر الدين، وهو الذي وقع الإجماع على أن النبي ﷺ معصوم منه، وأما غير المخل فلا دليل على نفيه قلنا: ولا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول ولا إجماع على العصمة منه، قلنا: هذا افتراء، وإلا فأين من خالف؟

وما هنا غير مخل لعدم منافاته للتوحيد، بل فيه تأديب وتصفية وترقية للحبيب الأعظم ﷺ؛ لأنه -عليه الصلاة والسلام- تمنى الهدى للكل، وليس عليه - عليه الصلاة والسلام - حالة الإلقاء، تمني هدي الكل المصادم للقدر المنافي لما هو الأكمل، ليترقى إلى الأكمل، وقد حصل ذلك بهذه المرة، ولذا لم يقع التلبيس مرة أخرى، بل يُرْسِلُ بعد من بين يديه ومن خلفه رصدًا إلخ..

وقد قدمنا بعض القول في مناقشة هذه المفسدة، وها نحن

أولاء نسوق ما ساقه الآلوسي في رد هذه المفسدة مع ما يسنح للفكر فنضيفه إلى كلامه.

قال العلامة الآلوسي في نقض اعتراض الكوراني على المفسدة الأولى: إن التلبيس بحيث يشتبه الأمر على النبي ﷺ فيعتقد أن الشيطان ملَك -مُخل بمقام النبوة ونقص فيه، فإن الوليّ الذي هو دونه عليه الصلاة والسلام بمراتب لا يكاد يخفى عليه الطائع من العاصي، فيدرك نور الطاعة وظلمة المعصية، فكيف بمن هو سيد الأنبياء ونور عيون قلوب الأولياء يلتبس عليه مَنْ هو محض نور بمن هو محض ديجور[٥]،... ولذلك قال المحققون: إن الأنبياء عليهم السلام ليس لهم خاطر شيطاني، وكون ذلك ليس منه، بل كان مجرد إلقاء على اللسان دون القلب ممنوع [هو الآخر] وإلا فما دليله؟ ألا ترى أنه قال تعالى:

﴿أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾

(الحج: ٥٢)

دون (ألقى الشيطان على لسانه)، وتسمية القراءة أمنية، لأن القارئ يقدر الحروف في قلبه أولاً ثم يذكرها شيئًا فشيئًا، وأيضًا حفظه لذلك ﷺ إلى أن أمسى، كما جاء في

(٥) الديجور: الظلام. (المجلة)

بعض الروايات، فنبهه جبريل - عليهما السلام يُبْعِدُ كون الإلقاء على اللسان فقط، على أنا لو سلمنا ذلك وقلنا: إن الشيطان ألقى على لسانه ﷺ، ولم يُلْقِ في قلبه كما هو شأن الوحي المشار إليه بقوله تعالى:

﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ﴾

(الشعراء: ١٩٣ - ١٩٤)

وقلنا إن ذلك مما يعقل للزم أن يعلم ﷺ من خلو قلبه واشتغال لسانه أن ذلك ليس من الوحي في شيء ولم يحتج إلى أن يعلمه جبريل -عليه السلام- والقول بأنه لُبِّس عليه الحال -عليه الصلاة والسلام- للتأديب والترقية إلى المقام الأكمل في العبودية، وهو فناء إرادته ﷺ في إرادة مولاه - عز وجل - حيث تمنى إيمان الكل وحرص عليه، ولم يكن مرادًا لله تعالى مما لا ينبغي الالتفات إليه، لأن القائل به زعم أن التأديب بذلك كان بعد قوله:

﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكَ إِعۡرَاضُهُمۡ فَإِنِ ٱسۡتَطَعۡتَ أَن تَبۡتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأۡتِيَهُم بِـَٔايَةٖۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾

(الأنعام: ٣٥)

ولا شك أن التأديب به لم يبق ولم يذر، ولم يقرن بما فيه

تسـلية أصـلا، فإذا قيل والعياذ بالله إن ذلـك لم ينجع فكيف ينجع ما دونه؟

وأيضًـا أية دلالـة في الآية على (التأديـب) وهي لم تخرج مخـرج العتاب، بل مخرج التسـلية على أبلـغ وجه عما كان يفعل المشـركون من السـعي في إبطال الآيات، ولا نسلم أن ترتيـب الإلقاء علـى التمني مع ما في السـياق مما يدل على التسلية عن ذلك يجدي نفعًا في هذا الباب كما لا يخفى على ذوي الألباب.

ويـرد علـى قوله: أنه بعـد حصول التأديب بمـا ذكر كان يرسـل مـن بين يديـه ومن خلفـه رصـدًا يحفظونه مـن إلقاء الشـيطان، أنـه لم يدل دليل على تخصيص الإرسـال بما بعد ذلـك، بل الظاهر أنَّ ذلك كان في جميع الأوقات، فقد أخرج عبـد بن حميـد وابن جرير عـن الضحاك بن مزاحـم في قوله تعالى:

﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا﴾

(الجن: ٢٧)

قال: كان النبي ﷺ إذا بُعث إليه الملَك بالوحي بُعث معه ملائكة يحرسـونه من بين يديه ومن خلفه أن يتشبه الشيطان بالملَك، وقد ذكروا أن (كان) في ذلك للاستمرار.

وأخـرج ابـن أبي حاتم بسـند صحيح عن سـعيد بن جبير قـال : مـا جاء جبريل عليه السـلام بالقرآن إلـى النبي ﷺ إلا ومعـه أربعة مـن الملائكة حفظة ، وهذا صريـح في ذلك ، ولا شـك أن الإلقاء عند مـن يقول به كان عند نـزول الوحي ، ثم سـاق الآلوسـي حديث ابن عبـاس من طريق العوفـي عند ابن جرير وابن مردويه للاسـتدلال على أن الإلقاء كان عند نزول الوحي ، وقـد تقدم هذا الحديث في أحاديث الدر المنثور ، ثم قال الآلوسـي معقبًا علـى الحديث : فعلى هـذا ونحوه يكون الرصـد موجودًا مـع عدم ترتب أثـر عليه . . ثم أيـة فائدة في إنزال الرصد إذا لم يحصل به الحفظ ؟ بل كيف يسمى رصدًا .

(٢) المفسـدة الثانية : من المفاسـد اللازمـة على القول بأن الناطق بما ألقاه الشـيطان هو النبـي ﷺ : زيادته ﷺ في القـرآن ما ليس منه ، وذلك مما يسـتحيل عليه –عليه الصلاة والسلام– لمكان العصمة .

وأجـاب الشـيخ إبراهيـم الكورانـي علـى هـذا الوجه من المفسـدة فقال : إن المستحيل المنافي للعصمة أن يزيد ﷺ أي في القرآن من تلقاء نفسـه هذا افتراء أي يزيد فيه ما يعلم أنه ليس منه ، وما هنا ليس كذلك ، لأنه عليه الصلاة والسـلام إنما اتبع فيه الإلقـاء الملبس عليه في حالة خاصة فقط تأديبًا أن يعود لمثل تلك الحالة .

قال العلامة الآلوسي: وما ذكر في هذا الاعتراض أي على المفسدة الأولى يعلم منه ما في الجواب الثاني من الاعتراض، وهو ظاهر.

ونحن نقول: يا له من علم يفرق بين زيادة في القرآن، يزيدها الشيطان، ويلقيها إلى النبي ﷺ، ويتقبلها النبي ﷺ على أنها من القرآن معتقدًا قرآنيتها كما يزعم الغرنوقيون من أمثال الكوراني بعد أن لبَّس عليه الشيطان وأراه أنه ملَك الوحي، ويتلوها النبي ﷺ ملبسًا بها على الأمة، ويدعوها بمقتضى وجوب التأسي به ومتابعته فيما يبلغه عن الله تعالى وهو في غمرة التلبيس عليه إلى اعتقاد ما فيها من الشرك ومدح الأوثان مما يناقض عقيدة التوحيد التي هي أساس للرسالة التي بعثه الله بها، هذا منطق مأفون(٦)، وزيادة في القرآن تكون من النبي ﷺ ما زعم الكوراني فتجعل الزيادة الشيطانية الخبيثة ممكنة الوقوع بل واقعة في زعم الغرنوقيين ولا تنافي العصمة، والزيادة من النبي ﷺ وهي مستحيلة الوقوع هي التي تنافي العصمة، فالشيطان يزيد في القرآن ما يشاء من الكفر والشرك، والنبي ﷺ يتقبل زيادات الشيطان ويبلغها لأمته على أنها من عند الله، وتسلب عنه ﷺ خاصة العلم بالقرآن وبراعة أسلوبه ومعانيه الإيمانية، وحقائقه التوحيدية.

(٦) ضعيف، يقال: أَفِن الرجل وأُفِن فهو مأفون وأفين أي ضعيف العقل والرأي.

هـذا هو البـلاء الذي ليـس فوقه بـلاء، وَارَحمةً للإسـلام والمسـلمين من هذا العلم الكفور الذي يصيب كبد الإسـلام فيُزهق روحـه ويقضي على أصوله تحت عنـوان الاجتهاد في الإسلام.

وقد لمح العلامة الآلوسـي أن رد الشـيخ إبراهيم الكوراني علـى الوجـه الثانـي من المفاسـد الـلازم على صحـة أخلوقة الغرانيق يحمل في طياته أن النبي ﷺ إذا قبل ما ألقى الشيطان علـى لسـانه لم يكن على علم بإعجاز القـرآن، فأخذ في بيان هـذا فقال: وقد يقال إن إعجاز القـرآن معلوم له ﷺ ضرورة، كما ذهب إليه أبو الحسـن الأشعري، بل قال القاضي: إن كل بليـغ أحـاط بمذاهب العـرب وغرائب الصنعـة يعلم ضرورة إعجـازه، وذكر أن الإعجاز يتعلق بسـورة أو قدرها من الكلام بحيث يتبين فيه تفاصيل قوى البلاغة.

فـإذا كانـت آية بقـدر حـروف سـورة، وإن كانت سـورة الكوثـر فهو معجـز، وعلى هذا يمتنـع أن يأتي الجن والإنس ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا بمقدار أقصر سورة منه تشبهه في البلاغة، ومتى أتى أحد بما يزعم فيه ذلك لم تنفق سـوقه عنـد رسـول الله ﷺ، وكذا عنـد كل بليغ محيـط بما تقدم، ولم يخف على الرسـول عليه الصلاة والسلام، ولا على ذلك البليغ عدم إعجازه، فلا يشـتبه عنده بالقرآن أصلاً، ولا شـك

أن ما ألقى الشيطان على ما في بعض الروايات حروفه بقدر حروف سورة الكوثر، بل أزيد إن اعتبر الحرف المشدد بحرفين، وهو: (وإنهنَّ لهنَّ الغرانيق العلا، وإن شفاعتهن لهي التي ترتجى)، الوارد فيما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق موسى بن عقبة عن ابن شهاب.

فإن كان ما ذكر مما يتعلق به الإعجاز، فإن كان معجزًا لزم أن يكون من الله تعالى لا من إلقاء عدوه ضرورة عجزه كسائر الجن والإنس عن الإتيان بذلك، وإن لم يكن مما يتعلق به الإعجاز فهو كلام من اليسير أن يتنبه البليغ الحاذق إذا سمعه أثناء كلام فوقه بمراتب لكونه ليس منه ،أن يغرق لينهما فيبعد كل البعد أن يخفى عليه - عليه الصلاة والسلام - قصور بلاغته عن بلاغة شيء من آيات القرآن، سواء قلنا بتفاوتها في البلاغة كما اختاره أبو نصر القشيري وجماعة، أم قلنا بعدم التفاوت كما اختاره القاضي، فيعتقد أنه قرآن حتى ينبهه جبريل عليه السلام، لا سيما وقد تكررت على سمعه الشريف حلاوة الآيات، ومازجت لحمه ودمه، والواحد منا وإن لم يكن من البلاغة بمكان، إذا سمع شِعر شاعر وتكرر على سمعه يعلم إذا دس بيت أو شطر في قصيدة له أن ذلك ليس له، وقد يطالب بالدليل فلا يزيد على قوله: لأن النَّفَس مختلف.

قال العلامة الآلوسي: وهذا البعد متحقق عندي على تقدير كون المُلقَى ما في الرواية الشائعة: وهو

تلك الغرانيق العلا، وإن شفاعتهن لترتجي

أيضًا لا سيما على قول جماعة إن الإعجاز يتعلق بقليل القرآن وكثيره من الجمل المفيدة، لقوله تعالى:

﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ ﴾

(الطور: ٣٤)

والقول بأن النبي ﷺ خفي عليه ذلك للتأديب: فيه ما فيه، ولا يبعد استحقاق قائله للتأنيب، بل أبلغ التعزير، إذا لم يكن هذا الذي قاله الكوراني داخلًا في الإطار العام للارتداد عن الدين.

ونقول إذ فتح العلامة الآلوسي باب الجزاء في هذه القالة الهوجاء: إن القول بأن النبي ﷺ خفي عليه ذلك لتأديبه يستحق صاحبه أقصى مراتب التعزير، الذي يصح أن يبلغ به ما تبلغ خطورة الجرم وما يترتب عليها من آثار جسام، ولو انتهى إلى عقوبة الحدود المقدرة بتقدير الشرع.

(٣) المفسدة الثالثة: من المفاسد اللازمة على كون النبي ﷺ هو الناطق بما ألقاه الشيطان: اعتقاده ﷺ ما ليس بقرآن أنه قرآن مع كونه بعيد الالتئام متناقضًا، ممتزج المدح بالذم، وهو خطأ شنيع لا ينبغي أن يتساهل في نسبته للنبي ﷺ.

قلنا : وشناعة خطئه تظهر فيما يأتي :

أولًا : نسبة النبي ﷺ إلى أنه يفرق في أسلوب الكلام بين كلام الله المعجز ببراعة أسلوبه وروعة بيانه وهو ﷺ القيم الأعلى، والعقل الأول في معرفة إعجاز القرآن، ذلك الإعجاز الذي عرفه آحاد الأعراب، وأفراد العرب فسجدوا له عند سماعه ولم يكونوا قد آمنوا به، فقد رُوي مشهورًا أن أحد الأعراب سمع قوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا ٱسۡتَيۡـَٔسُواْ مِنۡهُ خَلَصُواْ نَجِيًّاۖ ﴾

(يوسف : ٨٠)

فسجد، فقيل له في ذلك، ولم يكن مؤمنًا، فقال: إنما سجدت لروعة بلاغته. وقصة الوليد بن المغيرة، وقد سمع بعض آيات القرآن فقال قولته المشهورة: «والله إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وإنه ليعلو ولا يعلى عليه، وما هو بقول بشر». وموقف عتبة بن ربيعة حين سمع في وفادته إلى النبي ﷺ ليعرض عليه المال والجاه، والملك، ويكف عن تبليغ رسالته التي تسفه أحلام قريش وتعيب آباءهم، وتسب آلهتهم -سورة فصلت، ورجع إلى قومه بوجه غير وجهه الذي فارقهم عليه لما لحقه من الأخذة والدهش لسماعه ما لم يسبق له أن سمع مثله روعة وبراعة وبلاغة ومعاني وحقائق كونية، وأمثالها من الأحداث

المشـهورة المعروفة فـي تاريخ مطلع الرسـالة وأيام كفاحها الأولى في نضالها المرير.

هؤلاء الأجلاف أهل الجهالة الجاهلة، والوثنية الضالة، يدركون إعجـاز القرآن ويفرقون بينه وبين سـائر الكلام، ومحمد سـيد البشـر لقانـة وعقـلًا وأفضلهم فضـلًا[(٧)]، وأنبلهـم نفسًـا، وأصفاهـم طبيعة، يدخل عليه الشـيطان أقبـح الـكلام عقيدة، وأسـقطه أسـلوبًا، وأحطـه معاني، فيتقبلـه -في زعـم الغرنوقيين- ويعتقده قرآنًـا مع تهافته وعدم التئامه بما سبقه وما لحقه -في زعم الغرنوقيين- وما فيـه من التناقض وامتزاج المـدح بالذم، والكفر بالإيمان، والتوحيـد بالشـرك، هذا الذي لـم يكن ولا يكـون، وهو المسـتحيل عقلًا ونقـلًا، ولا يعتقده مؤمـن، ولا يقبله إلا عقل ممرور.

أما من جهة العقل فلما يلزمه لزومًا بينًا من نسبة الجهل بإعجـاز القرآن إلـى النبي ﷺ، ولما يلزمـه لزومًا بينًا من الافتـراء على الله وتقويله ما لم يقـل، وما ينزله في وحيه، ولما يلزمه لزومًا بينًا من سلب العصمة عن النبي ﷺ فيما يبلغـه عن الله تعالـى، والعصمة فـي هذا ممـا أجمع عليه الناس سـوى الغرنوقية، ولما يلزمه لزومًا بينًا تبليغ الكفر

---

(٧) اللقانة: الفهم. (المجلة)

فـي مدح الأوثـان إلى الأمة، وهـي مأمورة بالتأسـي بالنبي ﷺ ومتابعته فيما يبلغه إليها، وهذا يتضمن هدم الرسـالة التوحيدية، ويرفع أعلام الشرك، ولما يلزمه لزومًا بينًا من رفع الثقة بالنبي ﷺ والوحي كله فيما يستقبل من الزمان.

وأما من جهة النقل فلقوله تعالى:

﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾

(الحجر: ٤٢)

ولما يلزمه من تصديقه للكافرين في قولهم عن القرآن:

﴿بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ﴾

(الأنبياء: ٥)

وفي قولهم:

﴿ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾

(الشورى: ٢٤)

ولقوله تعالى:

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾

(الحاقة: ٤٤، ٤٥)

ولقوله تعالى:

﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾

(الأنعام: ٥٠)

وقوله:

﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ﴾

(النجم: ٤)

إلى كثير من النصوص القرآنية والآيات التي تتحدث عن تبليغ رسالة الله تعالى إلى الخلق صدقًا وعدلًا.

لكن الشيخ إبراهيم الكوراني وأئمته الغرنوقيين لا يقتنعون بهذا كله ويضربون به لفح الأعاصير في سبيل تصحيحهم أكذوبة الغرانيق، ولا نقتحم الغيب فنتظنن لالتقاط النيات والمقاصد، وإلى الله الملتقى وهو عليم بذات الصدور.

ويرد الشيخ إبراهيم الكوراني على الوجه الثالث من وجوه المفاسد الغرنوقية، فيقول الآلوسي: وما ذكره في الجواب عن الثالث من أنه لا بد من حمل الكلام على الاستفهام أو حذف القول وهو دون الأول -إذا صح الخبر- لكن إثبات صحة الخبر أشد من خرط القتاد، فإن الطاعنين فيه من حيث النقل علماء أجلاء، عارفون بالغث والسمين من الأخبار، وقد بذلوا الوسع في تحقيق الحق فيه، فلم يرووه إلا مردودًا، ومما ألقى الشيطان إلى أوليائه معدودًا، وهم أكثر ممن قال بقبوله، ومنهم من هو أعلم منه، ويغلب على الظن أنهم وقفوا على رواته في سائر الطرق فرأوهم مجروحين وفات ذلك القائل بالقبول، ولعمري إن القول بأن هذا الخبر مما

ألقـاه الشـيطان على بعض ألسـنة الـرواة -أي المغفلين- ثم وفـق الله تعالى جمعًا مـن خاصته لإبطاله لأهون من القول بأن حديـث الغرانيـق مما ألقاه الشـيطان على رسـول الله ﷺ ثم نسـخه سبحانه وتعالى كما يقوله الغرنوقيون، ولا سيما وهو ممـا لا يتوقف على صحته أمر ديني، ولا معنى آية، ولا، ولا، سوى أنها حصول شبه في قلوب كثير من ضعفاء المؤمنين لا تكاد تدفع إلا بجهد جهيد.

قلنـا: وسـوى أنها تفتـح لأعـداء الإسـلام المتربصين به مـن الملاحـدة وشـراذم المستشـرقين، ولمائم المبشـرين المتعصبين، وهـم أكثر الناس عددًا وأقواهـم عدة، وأقدرهم علـى ترويج الباطل بما يملكون من وسـائل الترويج، ولو لم يكـن من فوائـد القضاء عليهـا ودفنها في أحشـاء مختلقيها سوى سد هذا الباب الشرير المفسد لكفى فضلًا للأقلام التي تشرع أسنتها لهدم باطلها وتبيين خبثها.

ونضيـف إلى نقض العلامة الآلوسـي لرد الشـيخ إبراهيم الكورانـي دقيقـة تهـدم بنيـان (الغرنقـة) في كلام الشـيخ الكوراني.

ذلـك أنه يقـول: لا بد من حمل الكلام على الاسـتفهام أو حـذف القول -أي في رواية القصة الغرنوقية- ومعنى ذلك أن النبي ﷺ لم يُلَبَّسْ عليه، ولم يلق الشيطان على لسانه شيئًا،

ولم يسلب العصمة، ولكنه ﷺ -فيما يتصور الغرانقة حين يتأولون في روايات القصة- حين تلا ﷺ آيات ذم الأوثان وعابديها من المشركين الوثنيين بأسلوب الإنكار والتوبيخ في قول الله تعالى:

﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾

(النجم: ١٩، ٢٠)

عجب من شناعة أمرهم وقبح اعتقادهم وسوء قالتهم، فبين عن إنكاره وتعجبه بحكاية ما يصفون به أوثانهم بجملة استفهامية إنكارية مقرعة، محذوفة أداة الاستفهام، أو بجملة إخبار تحكي قولهم بحذف القول.

وهذا الذي ذهب إليه الشيخ الكوراني يهدم أصل اختراقه لأقصوصة (التأديب) الذي زعمه حكمة لتلبيس الشيطان في إلقائه كلمات الكفر على لسان النبي ﷺ كما هو نص مرسل سعيد بن جبير، أصح ما تمسك به الغرنوقيون.

وإذا كان ذلك كذلك فلا وجه لطنطنة الشيخ الكوراني بأخلوقة (التأديب) الجافية والتصفية والترقية؛ لأن لاحق كلامه هنا يهدم سابقه، وعندئذ يرجع الكلام إلى مجرد النظر في ثبوت صحة الحديث، وقد أثبتنا ضعفه بل بطلانه، وقال عنه الآلوسي: ودون إثبات صحته خرط القتاد، ويؤيد عدم ثبوته مخالفته لظواهر الآيات،

فقد قال سبحانه في وصف القرآن:

﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾

(فصلت: ٤٢)

والمراد بالباطل ما كان باطلًا في نفسه وذلك الملقى كذلك، وإن سوغ نطق النبي ﷺ به تأويله بأحد التأويلين، والمراد بـ (لا يأتيه) استمرار النفي، لا نفي الاستمرار، وقال عز وجل:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾

(الحجر: ٩)

فجيء بالجملة الاسمية مؤكدة بتأكيدين، ونسب الحفظ المحذوف متعلقه إفادة للعموم إلى ضمير العظمة، وفي ذلك من الدلالة على الاعتناء بأمر القرآن ما فيه، وقد استدل بالآية من استدل على حفظ القرآن من الزيادة أو النقص.

وكون الإلقاء المذكور لا ينافي الحفظ لأنه نُسِخ، ولم يبق إلا زمانًا يسيرًا لا يخلو عن نظر، والظاهر أنه وإن لم يناف الحفظ في الجملة ولكنه ينافي الحفظ المشار إليه في الآية على ما يقتضيه ذلك الاعتناء، ثم إن قيل بما روي عن الضحاك من أن سورة الحج مدنية لزم بقاء ما ألقى الشيطان قرآنًا في

اعتقــاد النبي ﷺ والمؤمنين زمانًا طويــلًا، والقول بذلك من الشــناعة بمكان، بل هو أكبر من الشناعة، وأقرب إلى الكفر منه إلا الإيمان.

وقال جل وعلا:

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾

(النجم: ٤)

والظاهــر أن الضمير لِمَا ينطق بــه ﷺ مما يتعلق بالدين، ومــن هنا أخرج الدارمي عن يحيى بــن أبي كثير أنه قال: كان جبريــل ينزل بالســنة كما ينزل بالقــرآن، والمتبادر من لحن الخطاب أن جميع ما ينطق به عليه الصلاة والســلام من ذلك ليس عن إلقاء شيطاني، كما أنه ليس عن هوى.

قال العلامة الآلوســي: وبقيت آيات كثيــرة أخرى في هذا البــاب، ظواهرهــا تدل علــى المُدَّعــى أيضًــا، وتأويل جميع الظواهر الكثيرة لقول شرذمة قليلة بصحة الخبر المنافي لها مع قول جــم غفير بعد الفحص التام بعدم صحته مما لا يميل إليــه القلب الســليم، ولا يرتضيــه الطبع المســتقيم، ويبعد القول بثبوته أيضًا عدم إخراج أحد من المشــايخ الكبار له في شيء من الكتب الستة، مع أنه مشتمل على قصة غريبة، وفي الطباع ميل إلى سماع الغريب وروايته.

(٤) المفسدة الرابعة: من المفاسد اللازمة على كون النبي

ﷺ هو الناطق بما ألقى الشيطان من كلمات الكفر والشرك، أن يكون النبي ﷺ قد اشتبه عليه ما يلقيه الشيطان بما يلقيه عليه الملك، وهو يقتضي أنه عليه الصلاة والسلام على غير بصيرة فيما يوحى إليه، وفيما يبلغه عن الله تعالى، ويقتضي أيضًا جواز تصور الشيطان بصورة المَلَك، ملبِّسًا على النبي ﷺ، ولا يصح ذلك -كما قال في الشفاء- لا في أول الرسالة ولا بعدها، والاعتماد في ذلك على دليل المعجزة.

وقال ابن العربي: تصور الشيطان في صورة الملك ملبِّسًا على النبي ﷺ كتصوره في صورة النبي ملبِّسًا على الخلق، وتسليط الله تعالى له على ذلك كتسليطه في هذا، فكيف يسوغ في لب سليم استجازة ذلك؟ ولكن الغرنوقيين استجازوه وقالوا بوقوعه لسيد الخلق خاتم النبيين؛ لأنه لا ألباب لهم.

وأجاب الشيخ إبراهيم الكوراني على هذه المفسدة فقال: إن هذا الاشتباه في حالة خاصة للتأديب لا يقتضي أن يكون النبي ﷺ على غير بصيرة، فيما يوحى إليه في غير تلك الحالة.

قلنا: أي (تأديب) هذا الذي يردده الكوراني وقد أبطل وجوده بوجود أساسه في زعمه، وكان أساسه التمسك بنص مرسل سعيد بن جبير وأمثاله من المراسيل الواهية الواهنة

التي زعمت أن الشيطان ألقى على لسان النبي ﷺ كلمات الكفر الخبيث بمدح الأوثان، وأن النبي ﷺ نطق بما ألقاه الشيطان على لسانه، ملبسًا عليه بأنه ملك الوحي، وملبسًا عليه أن ما ألقاه على لسانه قرآن أوحى إليه به في البيِّن من آيات سورة النجم، وكان هذا التلبيس (تأديبًا) للنبي ﷺ وتصفية له، وترقية إلى الأكمل؛ لأنه ﷺ أراد إيمان الجميع، وهذا على خلاف إرادة الله وتقديره.

ثم ذهب الشيخ الكوراني في رده على الوجه الثالث من وجوه المفاسد في قصة الغرانيق إلى التملص من نص رواية المراسيل وقال: إنه لا بد من حمل الكلام الشيطاني على الاستفهام وحذف أداته، أو على إضمار القول من المشركين، وهذا بلا شك تطويح بمصدر (التأديب) إلى هاوية البطلان، لأنه حينئذ لا تلبيس على النبي ﷺ، فيكون المقام مقام (تأديب) كما زعم من لم يرج لله وقارًا في عصمة الأنبياء.

على أن رد الشيخ الكوراني يحمل دلائل الإمعان والاستمساك بأن النبي ﷺ ليس معصومًا من تلبيس الشيطان، ولا من اشتباه ما يلقيه من خبيث الكلمات، وفجور الكفر بآيات القرآن، ويكون ﷺ مسلوب البصيرة في معرفة ما يوحى إليه من آيات الله وشرائعه، وليحكم على هذا أهل

العقــول من ســائر الفرق والطوائــف والنحل؛ لأنــه أمر فوق إدراك العقول.

ولا وزن لتخصيصهــم -الغرنوقييــن- هذا الســلب ببعض الأحوال، وهي كمــا يزعمون الحالة الموجبة (للتأديب) لأن ما جاز في بعض الأحوال، لادعاء سبب باطل له يجوز أن يكون في غيرها لادعاء سبب له؛ لأن سبب (التأديب) مختلق باطل لأنه مبني على باطل، وهو ادعاء أن النبي ﷺ أراد هدي الكل، وهذه الإرادة منافية لإرادة الله عدم هداية الكل، فاستحق النبي ﷺ -في زعم الكوراني- التأديب من أجل إرادته هدي الكل، والغرنوقيــون يتحكمــون في حيــاة النبي ﷺ، وفــي إرادته، وفــي تبليغ رســالته إلى الخلق، ليفرضوا كمــا فرض الخوارج المارقون من الدين نقائص توجب -في زعمهم- التأديب، ولا شــك أن هــذا منزع جاف منكــر خبيث، هو بمنــزع الخوارج الذيــن قال فيهم النبــي ﷺ: «يمرقون من الديــن كما يمرق السهم من الرمية» (البخاري) أشبه وألصق.

ثــم قال الشــيخ الكورانــي: وأما قول عيــاض: لا يصح أن يَتَصور الشــيطانُ بصورة الملك، ويلبِّــس عليه ﷺ، فإن أراد بــه أنــه لا يصح أن يلبس تلبيسًــا قادحًا فهو مُســلَّم، لكنه لم يقــع، وإن أراد مطلقًــا ولــو كان غيــر مخــل فلا دليــل عليه، ودليل المعجزة إنما ينفي الاشتباه المخل بأمر النبوة المنافي

للتوحيد، القادح في العصمة، وما ذكر غير مخل، بل فيه تأديب.

وافتراءات أن في تلبيس الشيطان تلبيسًا قادحًا مخلًا بالنبوة والعصمة، وتلبيسًا غير قادح ولا مخل بالنبوة والعصمة، قد بينا أنها فِرًى كاذبة مختلقة، ويستحيل أن يلبِّس الشيطان على النبي ﷺ ويريه أنه ملك الوحي، ويعتقد ذلك النبي ﷺ وأن يلبس عليه – فيُلقي على لسانه كلمات الكفر والشرك، ويعتقدها النبي [قرآنًا] ﷺ حتى ينبه على افترائها.

وقد عرضنا فيما سبق لأخلوقة (التأديب) التي اخترقها الشيخ الكوراني عند تملصه من رأيه في أكذوبة الغرانيق؛ إذ هب عندما سُدَّت عليه المسالك إلى القول بأنه لا بد من حمل الكلام الشيطاني على الاستفهام أو إضمار القول، وحينئذ فلا إلقاء من الشيطان على لسان النبي ﷺ ولا تأديب لسيد الكاملين.

ثم قال الشيخ إبراهيم الكوراني: وأما ما ذكره ابن العربي فقياس مع الفارق؛ لأن تصور الشيطان في صورة النبي ﷺ مطلقًا منفي بالنص الصحيح، وتصوره في صورة النبي ملبِّسًا على الخلق إغواء يعم، وهو سلطان منفي بالنص عن المخلصين، وأما تصوره في صورة الملك في حالة خاصة ملبِّسًا على النبي ﷺ فليس من السلطان المنفي ولا بالتصور

الممنوع. نعوذ بالله من الحور بعد الكور[٨].

سبحان الله.. تلبيس يغوي النبي ﷺ ويشبه عليه أخبث الكفر فيما ألقاه الشيطان -بزعم الغرنوقيين- بآيات الله من القرآن المجيد جائز عند الشيخ الكوراني (للتأديب)، وتلبيس يغوي العامة ممنوع منفي بالنص عن المخلصين؟ فهل في دنيا العقل السليم أبشع من هذا أو أقبح اعتقادًا منه؟ ولكن التعصب لا يبالي بصاحبه أن يخر من السماء فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق.

(٥) المفسدة الخامسة: من المفاسد اللازمة على كون النبي ﷺ هو الناطق بما ألقاه الشيطان على لسانه من كلمات الكفر ومدح الأوثان، التقول على الله إما عمدًا، أو خطأ، أو سهوًا، وكل ذلك محال في حقه ﷺ، وقد أجمعت الأمة -على ما قال القاضي عياض- على عصمته ﷺ فيما كان طريقه البلاغ من الأقوال عن الأخبار، بخلاف الواقع لا قصدًا ولا سهوًا.

قال الشيخ الكوراني: التقول تكلف القول، ومن لا يتبع إلا ما ألقي إليه من الله تعالى حقيقة، أو اعتقادًا -فاسدًا- ناشئًا عن تلبيس غير مخل، لا تَكَلُّفَ للقول عنده، فلا تقول على الله تعالى أصلًا.

---

(٨) نعوذ بالله من الحور بعد الكور، معناها نعوذ بالله من النقصان بعد الزيادة. (المجلة)

هذا منطق الغرنوقيين، فهم يرون أن قولًا لبَّس به الشيطان على النبي ﷺ، وأدخله عليه على أنه من القرآن، وبلغه النبي ﷺ للأمة كذلك بعد أن قبله واعتقده، وهو أخبث القول وأشده مناقضة لعقيدة التوحيد، وأسرعه هدمًا ونقضًا لأصول الرسالة لا يعد -في نظر الغرنوقيين- تقولًا على الله تعالى؛ لأن التقول تكلف القول، وهذا لا تكلف فيه، وإنما ألقي إليه إلقاء أشبه بالزحلقة، فلم يميز [النبي] بينه وبين كلام الله المنزل بالوحي الصادق في إعجازه الأسلوبي والمعنوي رغم ما في القول المزحلق من الشيطان على لسان النبي ﷺ من مراغمة ومناقضة لحقائق القرآن وهدايته.

لكن المفسرين والثقات من أئمة اللغة يأبون تخريج الغرنوقيين للفظ التقول في القرآن، ويقولون: التقول هو الافتراء على الله، وتقويله ما لم يقل، قال أبو حيان في (البحر) -وهو من أساطين العربية وأئمة اللغة-: والتقول أن يقول الإنسان عن آخر إنه قال شيئًا لم يقله، فمن اتبع ما ألقي إليه ملبِّسًا عليه أنه من عند الله، وليس هو من الله مفتر على الله، متقول عليه؛ لأنه قوَّله ما لم يقل.

وقال ابن منظور في (لسان العرب): وأَقْوَلَهُ ما لم يقل، وقوَّله ما لم يقل، كلاهما ادعى عليه.. وفي حديث سعيد بن المسيب حين قيل له: ما تقول في عثمان وعلي رضي الله

عنهما ؟ فقال : أقول فيهم ما قوَّلني الله تعالى ، ثم قرأ
﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾

(الحشر : ١٠)

وفي حديث عليّ رضي الله عنه : سمع امرأة تندب عمر ، فقال : أما والله ما قالته ، ولكن قُوِّلته ، أي لقِّنته وألقي على لسانها .. وتقوَّل فلان عليّ باطلًا ، أي قال عليّ ما لم أكن قلت وكذب عليّ ، ومنه قوله تعالى :

﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾

(الحاقة : ٤٤)

فزعم الشيخ الكوراني أنه لا تقوُّل أصلًا فيما ألقاه الشيطان من خبيث الكلم ، وقبله النبي ﷺ -في زعمه- وبلغه إلى الأمة على أنه مُوحًى إليه مراغمة لأهل اللغة ، ومجازفة في قضايا العلم ، بل هو تقوُّل منفي قطعًا وقوعه من رسول الله ﷺ بنص الآية ، ومما يضحك الثكالى قياس الشيخ إبراهيم الكوراني قصة الغرانيق ، وما وقع فيها من أكاذيب ومفاسد خطيرة على قصة السهو في الصلاة ، ثم ختم هذه الأضحوكة فقال : فكما أن السهو للتشريع غير قادح في منصب النبوة كذلك الاشتباه في الإلقاء (للتأديب) غير قادح ، ثم راح

الشيخ الكوراني يتفلسف، فقال: وكما أن النطق بـ(لم أنس) مع تبين أنه عليه الصلاة والسلام قد نسي -صِدْقٌ، بناء على اعتقاد التمام سهوًا، كذلك النطقُ بما يلقيه الشيطان في تلك الحالة على أنه قرآن بناء على اعتقاد أن الملقي ملك -صِدْق، ولا شيء من الصدق بالتقول، فلا شيء من النطق بما يلقيه الشيطان في تلك الحالة به.

أليس كذلك يقول أرسطو شيخ الفلسفة الكورانية والمنطق (الهلاهيلي) وما بعد منطق أرسطو حجة لقائل، وقد نسي الشيخ الكوراني أن أرسطو وتلاميذه عجمًا وعربًا يشترطون لصحة نتيجة القياس الأرسطي صحة قضاياه وصدقها، وقياس الشيخ الكوراني باطل، فالصغرى فيه كاذبة؛ لأن كون ما يلقي الشيطان من الكفر والشرك صدقًا بناء على اعتقاد أن الملقي ملك باطل؛ لأن الملقي شيطان وليس ملكًا، والاعتقاد الفاسد لا يجعل الكذب والباطل صدقًا وحقًا، وإذ أبطلت صغرى قياس الشيخ الكوراني فقد انهدم بنيان قياسه كله، وتبرأ منه أرسطو وإخوانه من المتفلسفة العقلانيين.

(٦) المفسدة السادسة: من المفاسد اللازمة على كون النبي ﷺ هو الناطق بما ألقاه الشيطان على لسانه، الإِخلال بالوثوق بالقرآن فلا يؤمن فيه التبديل والتغيير، ولا يندفع هذا الإِخلال بالوثوق بقوله:

﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾ (الحج: ٥٢)

لأن هذا القول الذي ينسخ ما يلقي الشيطان يحتمل أنه -أي الناسخ- مما ألقاه الشيطان إذ لا فرق -كما قال العلامة البيضاوي- قال الكوراني يرد على ذلك: لا إخلال بالوثوق بالقرآن عند الذين أوتوا العلم والذين آمنوا؛ لأن وثوق كل منهم لوثوق متبوعهم الصادق الأمين، فإذا جزم بأمر أنه كذا جزموا به، وإذا رجع عن شيء بعد الجزم رجعوا عنه كما هو شأنهم في نسخ غير هذا من الآيات التي هي كلام الله تعالى لفظًا ومعنى، إذ قبل نسخ ما نسخ لفظه كانوا جازمين بأنهم متعبدون بتلاوته، وبعد النسخ جزموا بأنهم ما هم متعبدون بتلاوته، وما نسخ حكمه كانوا جازمين بأنهم مكلفون بحكمه وبعد النسخ جزموا بأنهم ما هم مكلفون به، فقول البيضاوي إن ذلك لا يندفع بقوله تعالى: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ﴾ إلخ؛ لأنه أيضًا يحتمله ليس بشيء؛ لأنه إن أراد أنه يحتمله عند الفرق الأربع المذكورة في الآيات وهم الذين في قلوبهم مرض، والقاسية قلوبهم، والذين أوتوا العلم، والذين آمنوا، فهو ممنوع لدلالة قوله تعالى: (وليعلم) إلخ على انتفاء الاحتمالين عند فريقين من الفرق الأربع بعد النسخ والإحكام، وإن أراد البيضاوي أنه يحتمله في الجملة أي عند

بعض دون بعض فهو مسلم، وغير مضر لعدم إخلاله بالوثوق بالقــرآن عنــد الذين أوتوا العلــم، والذين آمنــوا. وأما إخلاله بالنسبة إلى الفريقين الآخرين فهو مراد الله عز وجل.

قلنا: هذا الترديد فاسد؛ لأن قوله تعالى:

﴿وَلِيَعۡلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ﴾

(الحج: ٥٤)

إلخ محتمل أن يكون من إلقاء الشيطان؛ لأن جواز التلبيس والاشتباه رفع الثقة إطلاقًا وليس لنص دون نص، فكل ما يُدَّعَى قرآنيتُــه فالاحتمال قائم فيه، فــلا ثقة عند أية فرقة من الفرق المذكــورة في الآية؛ لأن ثقة الذين أوتــوا العلم، والذين آمنوا نابعة لوثــوق متبوعهم، وهــو -في زعــم الغرنوقيين- ملبس عليــه في الملقــي والملقى، فهو لا جزم عنــده إلى أن يبين له بوحــي جديــد، وهــو أيضًــا موضع احتمــال، وهكــذا تصبح الرســالة والوحي والنبي والقرآن -في زعم الغرنوقيين- معبئة وشــكوكًا. قال العلامة الآلوســي: إنه إذا فتح باب التلبيس لا يوثــق في شــيء أصلًا؛ لجــواز أن يكون كل وثوق ناشــئًا عن تلبيس كالوثوق بأن:

(تلك الغرانيق العلا وإن شفاعتهن لترتجى)

قرآن، فلما تطرق الاحتمال إلى الوثوق جاز أن يتطرق إلى الرجــوع عنــه، ولا يظهر فرق بينهما، فلا يعــول حينئذ على

جزم، ولا على رجوع.

وقول الكوراني فيما ذكره البيضاوي عليه الرحمة: ليس بشيء، هو ليس بشيء؛ لأن منع الاحتمال عند الفرق الأربع بعد القول بجواز التلبيس مكابرة، والآية التي ادُّعِي دلالتها على انتفاء الاحتمال عند الفريقين بعد النسخ والإِحكام فيها ذلك الاحتمال، والحق أنه لا يكاد يفتح باب قبول الشرائع ما لم يسد هذا الباب، ولا يجدي نفعًا كون الحكمة المشار إليها بقوله تعالى:

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

(الحج: ٥٢)

آبية عن بقاء التلبيس، فلا أقل من أن يتوقف قبول معظم ما يجيء به النبي ﷺ إلى أن يتبين كونه ليس داخلًا في باب التلبيس، مع أنا نرى الصحابة رضي الله عنهم يسارعون إلى امتثال الأوامر عند إخباره ﷺ إياهم بوحي الله تعالى إليه بها من غير انتظار ما يجيء بعد ذلك فيها، مما يحقق أنها ليست عن تلبيس.

ثم قال العلامة المفسر شهاب الدين السيد محمود الآلوسي، معقبًا على ما ساقه من أخبار هذه الأقصوصة الغرنوقية: وتوسط جمع في أمر هذه القصة، فلم يثبتوها كما أثبتها الكوراني كافأه الله بما يستحق من أنه ﷺ نطق

بمــا نطق عمدًا للتلبيــس أنه وحي حاملًا علــى خلاف ظاهره -مختلقًــا مــا يجافي الأدب مع رســول الله ﷺ فــي ادعائه أن هذا التلبيس كان (لتأديب) رســول الله ﷺ وهو سيد الكملة من الأنبياء والمرســلين الذي خصه ربــه بأعظم الثناء، وبارع المدحة، فقال له يخاطبه مواجهة:

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾

(القلم: ٤)

ـ ولــم ينفوهــا بالكليــة كمــا نفاهــا أجلــة أثبــات، قال الآلوســي: وإلى النفي كليةً أميل، بل أثبتوها على وجه غير الوجــه -الجافي المنتفج- الذي أثبتــه الكوراني، واختلفوا فــي إثباتهم للقصة علــى الوجه المغاير لإثبــات الكوراني، علــى أوجه مــن التأويل وكلها أوجه ممــا لا ينبغي عندي أن يلتفت إليها.

ثــم قال الآلوســي: وفــي شــرح الجوهرة الأوســط: إن حديــث الغرانيق ظاهــره مخالف للقواطع. قال الآلوســي: وأقبــح الأقوال التي رأيناها في هذا الباب، وأظهرها فســادًا أنه ﷺ أدخل تلك الكلمة من تلقاء نفسه حرصًا على إيمان قومــه، ثم رجع عنها، ويجب على قائل ذلك التوبة، كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا، وأنت تعلم أن تفسير الآية -أعني قوله تعالى:

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾ (الحج: ٥٢) إلخ- لا يتوقف على ثبوت أصل هذه القصة.

وإنما أطلنا رشاء القول في البحث مع الشيخين الإمامين: (ابن تيمية وابن حجر) لمكانهما من العلم والمعرفة[٩]، ولما لهما من التوقير والتقدير بين رعيل الأئمة الأعلام، دفعًا للخشية على قلوب كثير من المؤمنين خاصة وعامة، أن يخونها الاعتقاد في مكانة الشيخين، فتذهب بها إلى هاوية من الحيرة والشك فيما تقتضيه هذه الأقصوصة الغرنوقية من مخاطر على العقيدة التوحيدية وأصول الإيمان ومعرفة قدر القرآن العظيم، وتقدير النبي ﷺ في قداسة نبوته ورسالته وفتح باب التقول على الله وعلى كتابه ورسوله عند أعداء الإسلام. ولأن نغلط بعض الرواة أو نزيّف رأي بعض أصحاب الشهرة الداوية التي تحمل فوق هاماتها هالات التقديس الذي لا يقبل النقد والمناقشة عند مقلديهم -خيرٌ ألفَ مرة من تسليم ما ينسب إليهم في هذه الأقصوصة الخبيثة الباطلة التي تعصف بالإيمان عصفًا يلقيه في مهاب الشكوك والحيرات.

(٩) الرشاء الحبل: والمراد بأطلنا الرشاء: أطلنا القول. (المجلة)

فكل أحد سوى رسول الله ﷺ يجوز عليه الوهم والخطأ والنسيان، وقد وقى الله الأمة شر هذه الأقصوصة المتزندقة فلم تثبت برواية مسندة متصلة صحيحة، فلم يتدنس برواياتها صحابي قط، ولا تابعي من ذوي الثقة الأعلام.

أما مصابرتنا للشيخ الكوراني وبيان زيف كلامه وخروجه عن جادة الأدب مع رسول الله ﷺ وتهوره في حماقة لا يعرفها أهل العلم والإيمان، فخشية أن ينخدع بأباطيله وأكاذيبه من يقرأ كلامه في سياق الآلوسي الذي كبا به جواد الحق فغلط، فقال في وصف هذا الكوراني: إنه خاتمة المحققين.

والله تعالى وحده العليم بالنيات، وهو المجازي بعدله على كل عمل اكتسبه عبد من عباده، والله يقول الحق ويهدي السبيل.

مذهب حذاق الأئمة في أكذوبة الغرانيق

رأي القاضي الأجل أبي الفضل عياض بن موسى ومناقشته

كتب عياض رحمه الله في كتابه (الشفاء) فصلًا ممتعًا، تكلم فيه على عصمة النبي ﷺ، فكفى وشفى، وأقنع وأمتع، ودحض كل شبهة تعلق بها ملحد، مريض القلب، لا يقر بالنبوات، ولا يعلم حقيقتها، ولا يقدرها قدرها، أو تشبث بأهدابها ضعيف الإيمان، واهن العقل، واهي العقيدة، جامد القريحة، سقيم الوجدان، أو تلقفها مغفل أبله ممن يحملون مخاطر العلم من طريق الرواية والتلقي عن كل تطليس أو تعمم.

وأقام منائر البرهان معالم في طريق الحق والهدى؛ إرشادًا لطالبيه، ودلالة لراغبيه، وأضاء مصابيح الحجة لتنير محجة السالكين إلى منازل أهل اليقين.

ومما جاء في هذا الفصل الذي جعله تمهيدًا لتفنيد أكذوبة الغرانيق وإبطالها واقتلاع جذورها من أذهان مهازيل المعرفة بأصول الإسلام قول القاضي -مع بعض إيضاحات من كلام شارحَيْه: الخفاجي، والقاري-: قامت الدلائل الواضحة القاطعة العقلية والنقلية من الآيات والبراهين بصحة المعجزة

على صدقه ﷺ فيما أخبر به. قال الخفاجي: والأصح أنها دلالة عقلية أظهر من الشمس.

وأجمعت الأمة على صدقه ﷺ، وصدق أخباره فيما كان طريقه البلاغ أنه معصوم فيما أمر بتبليغه من الإِخبار عن مجيءٍ شيء منها بخلاف ما هو به لا قصدًا ولا عمدًا، ولا سهوًا ولا غلطا.

أما تعمد الخلف -أي الكذب- في ذلك فمنتف عنه بدليل المعجزة عقلًا ونقلًا، القائمة مقام قول الله تعالى: صدق عبدي ورسولي فيما قال لكم وبلغكم عني بدليل معجزته التي هي برهان قاطع على صدق مدعاه اتفاقًا بإِطباق أهل ملة الإِسلام، إجماعًا منهم على ذلك الإِطباق الذي لم يوجد له مخالف منهم. قال الخفاجي: وسبيل تعريف الله تعالى عباده صدق رسالة رسوله بالآيات الخارقة للعادة كسبيل تعريفهم إلهيته بالآيات الدالة عليه، والتعريف بالقول تارة، وبالفعل أخرى، كتعجيز الخلق عن معارضة القرآن المنزل على نبينا ﷺ، ودلالة المعجزة على صدقه ﷺ دلالة عقلية.

ثم قال القاضي: وأما وقوع خبره على خلاف ما هو عليه فيما طريقه البالغ على الغلط والسهو فمنتف عنه بطريق انتفاء العمد عنه بالمعجزة، فلا يصدر عنه، ولا يقع منه ما يخالف الواقع، لا قصدًا، ولا غلطًا، ولا سهوًا بطريق من الطرق، فمعجزته ﷺ، كما دلت على نبوته دلت على صدقه، وعدم

وقوع ذلك منه ﷺ ثابت بالإجماع، وورود الشرع في الآيات المتواترة والأحاديث الصحيحة الثابتة، وثبوت العصمة له ﷺ؛ لأنها تأبى عن نسبة ذلك إليه؛ لأنه نقيصة لا تليق.

لا اختلاف بين العلماء في مقتضى دليل المعجزة، والاعتماد على ما وقع عليه إجماع المسلمين أنه لا يجوز عليه ﷺ خُلْفٌ في القول في إبلاغ الشريعة لا على وجه العمد، ولا على غير وجه العمد، ولا في حال الرضا أو السخط، والصحة أو المرض، وفي حديث عبد الله بن عمرو عند الإمام أحمد، وأبي داود، والحاكم قلت: يا رسول الله، أكتب عنك كل ما أسمع منك؟ قال: «نعم» قلت: في الرضا والغضب؟ قال: «نعم، فإني لا أقول في ذلك كله إلا حقًا».

ثم قال القاضي رحمه الله تعالى: إذا قامت المعجزة على صدقه ﷺ في كل ما أخبر به عن الله تعالى، وأنه لا يقول إلا حقًا، ولا يبلغ عن الله تعالى إلا صدقًا، وأن المعجزة قائمة مقام قول الله: صدقت فيما قلت، وفي كل ما تذكره مخبرًا به عني، وهو يقول: إني رسول الله إليكم، لأبلغكم ما أرسلت به إليكم، مما أوحاه الله إليَّ وأمرني بتبليغه، وأبين لكم ما أنزله الله عليكم:

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾

(النجم: ٣، ٤)

﴿قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ مِن رَّبِّكُمۡ﴾

(النساء: ١٧٠)

﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾

(الحشر: ٧)

فلا يصح أن يوجد منه ﷺ في كل ما طريقه البلاغ عن الله تعالى خَبَرٌ بخلاف مخبره على أي وجه كان، فلو جوزنا عليه ﷺ الغلط والسهو فيما يبلغه عن الله تعالى لما تميز لنا -أيُّ هذا الغلط والسهو- من غيره، أوْ لَمَا تميز الصواب من غيره، أو لما تميز خبر النبي ﷺ عن خبر غيره، ولا ختلط الحق بالباطل، فالمعجزة مشتملة على تصديقه في جميع ما جاء به من جميع أخباره وما يبلغه عن الله تعالى من غير تخصيص أمر دون أمر آخر؛ إذ لا دليل على التخصيص، فتنزيه النبي ﷺ عن أن يقع منه إخبار بما يخالف الواقع، قصدًا أو غلطًا، أو سهوًا، واجب الاعتقاد برهانًا قاطعًا، وإجماعًا متطابقًا من جميع الأمة. اهـ. ما قصدناه من فصل للعصمة.

ثم ذكر القاضي رضي الله عنه فصلًا مسهبًا فصَّل فيه الكلام على أكذوبة الغرانيق البلهاء المتزندقة تفصيلًا أربى على اقتلاع أصولها، واجتثاث عروقها من نزيز مستنقعات البُلْه المتلقفين كل غثاء وغث، بل تتبَّعها في مخابث منابتها، فاكتسحها فلم يبق لها أثرًا في أضابير الكذب يدل عليها.

وإذا كان القاضـي رحمه الله تعالى قد اسـتنزل جواد قلمه، وأرخـى له العنان في آخـر كلامه، تنزلًا مع أهـل الغفلة الذين خاضوا في آيات الله تعالى بالتأويل المحرف المنحرف بعد أن فرغ من سـابغات الحجة والبراهين، فذلك نكسة سنقف معه عندمـا نصل إليها، كما وقفنا مع غيره ممن نكص على عقبيه بعد الظفر بالحجـة والفلج بالغلبة؛ لنبين له أن الحق أَجَلُّ من هالات المئوِّلين، والإِسـلامُ ونبيه ونبوته وقرآنه أقدسُ عند الله من الفروض والتخيلات.

سـوق القاضـي بعـض الروايـات الطاعنـة فـي العصمة:

قـال القاضي رحمه الله: وقد توجهَتْ ههنا لبعض الطاعنين فـي عصمة نبينا محمد ﷺ سـؤالاتٌ مـن الملحدين، منها ما روي مـن أن النبي ﷺ -كما أخرجـه ابن جرير، وابن المنذر، وأبـو حاتم عن سـعيد بن جبير، بسـند منقطـع-: لما قرأ في الصلاة أو خارجها سورة (والنجم) قال -أي قرأ-

﴿ أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ ١٩ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾

(النجم: ١٩، ٢٠)

قال -أي جرى على لسـانه- أو قال قائل سـمع ما قاله عند تلاوة النبي ﷺ للآية الكريمة:

تلك الغرانيق العلا، وإن شفاعتها لترتجى

ويروى: لتُرتَضى، وفي رواية:

إن شفاعتها لترتجى، وإنها لمع الغرانيق العلا

وفي رواية أخرى:

والغرانقة العلا، تلك للشفاعة ترتجى.

فلما ختم النبي ﷺ السورة سجد، وسجد معه المسلمون والكفار، لمَّا سمعوه أثنى على آلهتهم. ومن السؤالات الطاعنة ما وقع في بعض الروايات أن الشيطان ألقى على لسان النبي ﷺ تلك الكلمات، فسبق بها لسانه سهوًا منه، ثم تنبه أو نبهه جبريل عليهما الصلاة والسلام لها.

وأن النبي ﷺ كان لحرصه على إيمان قومه تمنى أن لو نزل عليه شيء يقارب بينه وبين قومه، أو تمنى ألا ينزل عليه شيء ينفرهم عنه من الطعن فيهم، وفي آلهتهم، ولم يزل ﷺ على تمنيه هذا حتى نزلت سورة النجم، فقرأها، وسجد في آخرها وسجد معه من حضره من المسلمين والكفار، ثم جاءه جبريل عليه السلام فعرض عليه السورة، فلما بلغ ﷺ في قراءته الكلمتين الشيطانيتين قال له جبريل: ما جئتك بهاتين الكلمتين، فحزن النبي ﷺ، فأنزل الله عليه تسلية له:

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ﴾

(الحج: ٥٢)

منهج القاضي في رد فرية الغرانيق:

أولًا: ردُّها بتوهين أصلها ورواياتها:

ثم مضى القاضي في سوق الروايات إلى أن قال: فاعلم -أكرمك الله- أن لنا في الكلام على مشكل هذا الحديث مأخذين.

أحدهما: في توهين أصله، وتضعيف روايته، والثاني: مبني على تسليمه تنزلًا، وإرخاء للعنان. أما المأخذ الأول فيكفيك أن هذا الحديث لم يخرجه أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل، وإنما أولع به، وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب، المتلقفون من الصحف كل صحيح وسقيم، ولقد صدق القاضي أبو بكر بن العلاء المالكي، حيث قال: لقد بُلِي الناسُ ببعض أهل الأهواء والتفسير، وتعلق بذلك الملحدون مع ضعف بعض نقلته، واضطراب رواياته وانقطاع إسناده، واختلاف كلماته، فقائل يقول: إنه وقع في الصلاة، وآخر يقول: في نادي قومه، وآخر يقول: إن النبي ﷺ قال الكلمات الغرنوقية وقد أصابته سنة، وآخر يقول: بل حدَّث نفسه فسها، وآخر يقول: إن الشيطان قالها على لسانه ﷺ، وإن النبي ﷺ لما عرضها على جبريل عليه السلام قال له: ما هكذا أقرأتك، وآخر يقول: إن النبي ﷺ لم يقرأ كلمات الشيطان، بل أعلمهم الشيطان أن النبي ﷺ قرأها، فلما بلغ

النبــي ﷺ ذلك قال جبريل: والله ما هكذا أنزلت، إلى غير ذلك من الأقوال المؤذنة بأن الشيطان له دخل في ذلك، مع أنه ليس له سلطان على الذين آمنوا، وهذا كله صَدَرَ من اختلاف الرواة، ومن حكيــت هذه الحكايــة عنه من المفســرين والتابعين كالزهري، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن هشام، وسعيد بن جبير، ومحمد بن قيس، لم يســندها أحد منهم، ولا رفعها إلى صاحب من أصحاب الرســول ﷺ، وأكثر الطــرق التي رويت منها عنهــم فيها واهية ضعيفة، والمرفوع منها حديث شعبة عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال فيما أحسب، الشك المذكور في متن الحديث وأصله.

قال أبو بكر البزار: هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ بإسناد متصل يجوز ذكره إلا هذا الإسناد، ولم يسنده عن شعبة إلا أمية بن خالد، وغير أمية يرسله عن سعيد بن جبير، وإنما يعرف هذا الحديث بروايته عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وأبو صالح لم يســمع من ابن عباس، فالحديث منقطع، فقد بين لك أبو بكر البزار أن هذا الحديث لا يعرف من طريق يجوز ذكره ســوى هذا الطريق الذي رواه منه شــعبة، وفيه من الضعف ما نبه عليــه البزار وغيره من الأئمة من أنه لا يعرف من طريق غيره، مع اختلاف كلماته، واضطراب رواياته، وانقطاع ســنده أو إرساله، والاختــلاف في مواطــن قراءته وكيفيته، أكان فــي الصلاة أم في

نــادي قومه، أو في سِــنَته، أو حدَّث به نفسه فسـها وذكره، أو قاله الشـيطان على لسـانه، أو أعلمهم به، وإنكار جبريل له عند عرضـه عليه، مع وقوع الشـك فيه الذي لا يوثـق به، ولا حقيقة معـه، وأمـا حديث الكلبي فممـا لا يجوز ذكـره؛ لأن الكلبي لا تجـوز الرواية عنـه لقوة ضعفه وكثرة كذبـه، ووضعه الأحاديث كمـا قال عنه ابن معين، وهو متهم في دينه، قال عنه ابن حبان: إنه في الدين غير مبين وكذبه أظهر من أن يذكر.

ثم ذكر القاضي حديث البخاري في السجدة وليس فيه تعرض من قريب أو بعيد لأكذوبة الغرانيق، ونقل الخفاجي شارح الشفاء قول الكرماني: ما قيل من أن سـبب ذلك إلقاء الشيطان في أثناء قراءته وذكر آلهتهم -لا يتجه عقلًا ونقلًا.

ثـم قال الكرماني: وأما سـجود الجن المـروي عن ابن عباس رضـي الله عنهمـا فكأنه اسـتند فيه إلى سـماع منـه ﷺ لأنه لم يحضر القصة لصغر سـنه، ومثله لا يطلع عليه وكشـف ذلك له بعيـد، ولعل الأقرب إلـى الصواب أن ذلك من بـاب المبالغة في تعميم السـاجدين. ثم قـال الكرماني: والصحيح أن الشـيطان ألقى ما ألقاه في أسـماع المشركين، فتوهموا أنه ﷺ قاله مدحًا لآلهتهم وارتضاء لها فسـجدوا معه، وهو لا ينافي عصمة رسـول الله ﷺ.

قلنـا: وهذا التأويل يـرد عليه أنه كان يجـب على النبي ﷺ

عدم إقرارهم على ما توهموه، والتنبيه على أنه من الشيطان؛ لأنه ﷺ لا يقر باطلًا ولا سيما إذا كان ماسًا بالعقيدة.

ثم قال القاضي عياض: هذا توهينه -أي حديث الغرانيق- من جهة طريق النقل، وهنا ذكر الخفاجي كلام ابن حجر في نقده لكلام ابن العربي أن طرق هذا الحديث كلها باطلة، ونقده كلام عياض أنه لم يخرِّج أحد من أهل الصحة هذا الحديث وليس له سند متصل مع ضعف نقلته واضطراب رواياته، وأن من نقله من المفسرين وغيرهم لم يسنده أحد منهم ولا رفعه لصاحب بقوله: لا وجه له. وعلل ذلك بما قدمناه.

ثانيًا: توهين القصة من جهة العقل والمعنى:

ثم قال عياض: فأما توهينه -أي حديث الغرانيق- من جهة المعنى فقد قامت الحجة وأجمعت الأمة على عصمته ونزاهته عن مثل هذه الرذيلة، قال القاري: قبل النبوة ولو قبل البلوغ فكيف يتصور وقوعها بعد تمام النبوة ونظام الرسالة، لا سيما وقت التلاوة ودَرْجِها في القراءة؟ والمراد أن هذه الخصلة القبيحة الدنيئة من الرذالة وهي الدناءة والقول على الله بما لم يقله، ولا شيء أعظم رذالة وأحط دناءة من الافتراء لا سيما على الله عز وجل.

أما من تمنيه أن ينزل مثل هذا من مدح آلهة غير الله وهو كفر، أو أن يتسور عليه الشيطان ويتسلط عليه ويشبه عليه

القرآن ويلبسه عليه ويخلط فيه ما ليس منه، حتى يجعل فيه ما ليس منه، ويعتقد النبي ﷺ أن من القرآن ما ليس منه، ويستمر على اعتقاده حتى ينبهه جبريل عليه الصلاة والسلام، وذلك كله ممتنع في حقه عليه الصلاة والسلام ويقول ذلك النبي ﷺ من قبل نفسه عمدًا، وذلك كفر لأنه افتراء على الله وتبديل لكلامه بالزيادة فيه أو سهوٌ وهو ﷺ معصوم عن هذا كله بالإجماع، وقد قررنا البرهان -أي العقلي- والدليل القاطع والإجماع عصمته ﷺ من جريان الكفر على قلبه أو لسانه لا عمدًا، ولا سهوًا، أو أن يتشبه ويتلبس عليه ما يلقيه الملك بما يلقيه الشيطان، أو يكون للشيطان عليه سبيل، أو أن يتقول على الله لا عمدًا ولا سهوًا ما لم ينزل عليه، وقد قال تعالى:

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾

(الحاقة: ٤٤)

وقال تعالى:

﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾

(الإسراء: ٧٤، ٧٥)

و(وجه ثان) في توهين حديث الغرانيق، وهو استحالة هذه القصة نظرًا وعرفًا، وذلك أن هذا الكلام لو كان كما روي لكان

بعيـد الالتئام، متناقض الأقسـام، متنافر النظـم، ممتزج المدح بالـذم، متخاذل التأليف والنظم، يخـذل بعضه بعضًا، ويضرب بعضـه بعضًـا، ولمـا كان لا النبـي ﷺ ولا مـن بحضرتـه مـن المسلمين وصناديد المشركين ممن يخفى عليه ذلك؛ لكونهم بلغاء أصحاب سـليقة مستقيمة وألسـنة فصيحة، وهذا لا يخفى على أدنى متأمل، فكيف بمن رجح حلمه واتسـع في باب البيان ومعرفة فصيح الكلام علمُه.

و(وجـه ثالث) في توهين أكذوبـة الغرانيق أنه قد عُلم من عادة المنافقين ومعاندي المشركين وضعفة القلوب والجهلة من المسـلمين نفورهم لأول وهلة، وتخليط العدو على النبي ﷺ لأقل فتنة، وتعييرهم المسـلمين، والشـمات بهم الفينة بعد الفينة، وارتداد من في قلبه مرض ممن أظهر الإسلام لأدنى شـبهة، ولم يحك أحد في هذه القصة شـيئًا سوى هذه الرواية الضعيفـة الأصل روايةً ودرايـةً؛ لركاكتها وتناقضها، فلو كان ذلـك وقع وصح لوجدت قريش بها على المسـلمين الصولة، ولأقامـت بها اليهود عليهم الحجة، كما فعلوا مكابرة وعنادًا فـي قصة الإسـراء حتى كانت فـي ذلك لبعـض الضعفاء ردة، وكذلـك ما ورد في قصة القضيـة أي قضية الحديبية، ولا فتنة أعظـم من هذه البلية لو وجدت، ولا تشـغيب للمعادي حينئذ أشـد مـن هذه الحادثـة لو أمكنـت، فما روي عـن معاند فيها

كلمة، ولا عن مسلم بسببها بنت شفة، فدل على بطلانها، واجتثاث أصلها، ولا شك في إدخال بعض شياطين الإنس أو الجن هذا الحديث على بعض مغفلي المحدثين ليلبس على ضعفاء المسلمين الذين لم يقفوا على ما يناسب مقام النبوة وقدرها.

و(وجه رابع) في توهين القصة: ذكر الرواة لهذه القصة أن فيها نزلت (وإن كادوا ليفتنونك) الآيتين، وهما تَرُدَّان الخبر الذي رووه؛ لأن الله تعالى ذكر أنهم كادوا يفتنونه حتى يفتري على الله بخلطه في القرآن ما لم يوح إليه، وأنه لولا أن ثبته الله على الحق لقد كان يركن إليهم بمدح آلهتهم واتباع هواهم شيئًا قليلًا، ولكنه ﷺ لم يفعل شيئًا من ذلك، فمضمون هذا أن الله تعالى عصمه من أن يفتري عليه ما لم يقله وثبته حتى لم يركن إليهم قليلًا فكيف [فقبل ما تزعمه هذه القصة من أنه ركن إليهم] كثيرًا.

ورُواة حديث الغرانيق يروون في أخبارهم الواهية أنه ﷺ زاد على الركون والافتراء مدح آلهتهم -وحاشاه الله من ذلك- وأنه قال عليه الصلاة والسلام: «افتريتُ على الله تعالى، وقلت ما لم يقل». هذا ضد مفهوم الآية، وهي تضعف الحديث لو صح فكيف والحال أنه لا صحة له، وهذا المذكور في آية ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ ﴾

مثل قوله تعالى:

﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ أَن يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ ۖ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِن شَىْءٍ ۚ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

(النساء: ١١٣)

مناقشة القاضي في اتجاهه إلى التأويل في روايات القصة ومخاطرها:

ثم قال القاضي عياض: وأما المأخذ الثاني في الكلام على مشكل حديث الغرانيق فمبني على تسليم الحديث لو صح وقد أعاذنا الله من صحته.

قلنا: هذه ردة في الفكر [من القاضي يرحمه الله] ونكوص عن الحق، وفتح لباب التشكيك والبلبلة؛ لأننا بعد أن أثبتنا بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة العقلية والنقلية سقوط جميع روايات هذه الأكذوبة البلهاء في أودية الوهن والضعف بل في هاوية الكذب والبطلان، فلا معنى أبدًا لفرض ما لم يكن، ولا هو في معرض أن يكون، لا سيما وقد أعاذنا الله تعالى بما نصب لنا من الآيات والدلائل القاطعة على عصمة النبي ﷺ من هذه الرذيلة الشنيعة التي أفسدت باختراعها عقائد كثير

من المسلمين، فصدقوها في بلاهة وغفلة واستغفال، وانتهض بعض من وُسموا بالعلم منهم إلى الدفاع عنها وتأويل رواياتها وتأويل وقوعها -في زعمهم- بما وضع في أيدي الملاحدة من أعداء الإِسلام وزنادقة المتربصين بهذا الدين الدوائر، سلاحًا لمحاربة الإِسلام.

هذا رجوع إلى الوراء، ما كان ينبغي للقاضي الفاضل أن يَرِدَ حوضه، ولا أن يرمي بنفسه في مستنقعات نزيزه(١٠) الوبيء المتعفن بعد أن سبح في أنهار رياض الحق وعبَّ من نميرها العذب، فكان بذلك أجلَّ من حمل لواء الذود عن رسول الله ﷺ وأقام منائر عصمته؛ لينير الطريق للسالكين إلى معرفة قدره المنيف، حتى لا يشوب إيمانهم شوب من نزغات الزيغ عن الهوى.

وكان القاضي بنكوصه على عقبيه واستنزاله قلمه وفكره إلى حمأة الفرض والأوهام منتظمًا في عقد من أبطلوا القصة الكاذبة المتزندقة الغرنوقية، ثم ارتدوا على أدبارهم إلى مزالق التأويل المحرف المنحرف، فكانوا بعد الضياء والنور والهداية كالسالكين في متائه المُضِلات التي تشتبه معالمها وتتعرج فجاجها ومناكبها، فلا يصلون إلى نهاية إلا وهم راجعون إلى نقطة البداية، تقودهم في متائههم حيرة الباطل ومزالق الأكاذيب.

(١٠) النَّزَّة: الأرض السبخة. (المجلة)

تأويلات القاضي وبطلانها:

ثم قال القاضي في مأخذه التأويلي: ولكن على ذلك فقد أجاب عن ذلك -أي عن طامات هذه الأكذوبة الخبيثة- أئمة المسلمين -يا حسرتا ويا أسفا على جهد يبذل في باطل منهار من أئمة المسلمين!!- بأجوبة منها الغث والسمين -ولا والله ما فيها سمين قط- فمنها ما روى قتادة ومقاتل -لعله مقاتل بن سليمان الكذاب- أنه ﷺ أصابته سِنَةٌ [من النوم] عند قراءته سورة النجم، فجرى هذا الكلام الخبيث- تلك الغرانيق- على لسانه، أو نطق به من غير شعور ولا قصد لغلبة النوم عليه، عليه الصلاة والسلام، أفٍّ لهذا العلم الجهول الضلول؟؟

قال عياض: وهذا التأويل لا يصح إذ لا يجوز على النبي ﷺ أن يقع منه مثل ذلك في حالة من أحواله لا في يقظة ولا في منام؛ لأنه ﷺ كما ثبت صحيحًا تنام عيناه ولا ينام قلبه، ولا يخلقه الله على لسانه، ولا يستولي عليه الشيطان لحفظ الله له في نومه ويقظته، لعصمته في جميع ما طريقه البلاغ عن الله تعالى من جميع العمد والسهو.

وفي قول الكلبي إن النبي ﷺ حدث نفسه فقال ذلك الشيطان على لسانه -بماذا حدث نفسه؟- قال القاري: أي خطر في خاطره- والسؤال باق ما الذي خطر في خاطره؟- قال القاري يبين قول عياض: فقال ذلك الشيطان أي الملقى في نفسه

على لسانه أي سهوًا، قال الدلجي: وهو باطل، إذ لم يجعل الله للشيطان عليه كغيره من الأنبياء سبيلًا، قال القاري: وأقول: لا يبعد أن يكون مراد الكلبي أن الشيطان قال ذلك على لسانه وفق صوته وحكاية بيانه، ولو صح هذا التأويل الفاسد لارتفعت الثقة بسائر النصوص القولية لجواز وجود هذا الاحتمال فيها. ثم نقول: ما الداعي إلى حسن الظن بهذا الكلبي إلى هذا الحد وهو كذوب متهم برقة الدين وأنه سبئي، وقوله صريح في أن النبي ﷺ وحاشاه- حدَّث نفسه بما ألقى الشيطان على لسانه وهو كفر صريح، فلا يفيد فيه قول القاري شيئًا؛ لأن محل الفجور فيه كون النبي ﷺ حدث نفسه بعين ما ألقاه الشيطان على لسانه من كلمات الكفر، وهو كفر بواح يستحيل أن يقع من النبي ﷺ سواء أكان إلقاء الشيطان محاكيًا صوته وبيانه أو كان إدخالًا له في القرآن.

ثم قال عياض: وفي رواية ابن شهاب: وسها ﷺ في نطقه بذلك فلما أحس بذلك قال ﷺ إنما ذلك من الشيطان، وكل هذا لا يصح أن يقوله ﷺ لا سهوًا ولا قصدًا لحفظ الله له عن مثله، ولا يصح أن يتقوله الشيطان على لسانه أي ينطق به محاكيًا لقوله ونطقه، فيلبس الوحي بغيره لمنع الله تعالى عن تسلطه عليه بمثله، ولما يقتضيه من رفع الثقة في كل وحي يأتيه بعد ذلك.

وقيل في الجواب عما ذكر: لعل النبي ﷺ قال -أي كلام الشيطان- في أثناء قراءته وتلاوته لسورة النجم، على تقدير التقرير والتوبيخ للكفار، والاستهزاء والسخرية. وهو أحد ما ذكره القاضي أبو بكر ابن العربي.

ثم قال عياض: والذي يظهر ويترجح في تأويله عنده وعند غيره من المحققين -أين هو التحقيق؟- على فرض تسلميه -أي تسليم وقوعه منه ﷺ وأنه نطق بكلام الشيطان، معاذ الله أن يكون شيء من ذلك وقع من سيد المرسلين- أن النبي ﷺ كان كما أمره ربه يرتل القرآن ترتيلًا، ويفصل الآيات تفصيلًا في قراءته كما رواه الثقات عنه، فيمكن ترصد الشيطان لتلك السكنات، ودسه فيها ما اختلقه من تلك الكلمات محاكيًا نغمة النبي ﷺ بحيث يسمعه من دنا منه إليه من الكفار، فظنوها -أي تلك الكلمات الشيطانية التي دسها الشيطان في تلاوة رسول الله ﷺ محاكيًا لصوته- من قوله ﷺ وأشاعوها ولم يقدح ذلك عند المسلمين، ولم يلتبس عليهم القرآن بغيره لحفظهم السورة قبل ذلك -أي قبل اختلاق الشيطان كلماته الخبيثة- على ما أنزل الله، وتحققهم من حال النبي ﷺ في ذم الأوثان وعيبها على ما عرف منه ﷺ. وهذا الكلام خِطابي لا يفيد شيئًا، وفساده ظاهر؛ لأن الأمر لو كان كذلك لأدى إلى التلبيس.

قال القاري: ولا يخفى أن ما بين السكتات لا يتصور فيه

جميـع تلك الكلمات المختلقـة، ويبعد كون كل كلمة في حال سـكتة -قلنا: هـذا كلام جيـد معقـول المعنى موافـق لمألوف الناس، ولكن القاري أسرع فأفسد حسن هذا الكلام الجيد فقال: فالظاهر أنه بعد قراءته ﷺ ومذمته الأصنام بقوله:

﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّـٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ﴾

(النجم: ١٩، ٢٠)

وقـع له عليه الصلاة والسـلام سـكتة طويلة لعـارض من نحو شـغله أو فكره، فانتهـز الشـيطان الفرصة وألقى تلـك الجملة وسمعها الكفار دون الأبرار.

قلنـا: فليتأمـل العقلاء هـذا الكلام الـذي أراد بـه (القاري) تصحيح هذا الجواب الباطل الفاسد المفسد، وما فيه من تمحل غث لا يقبله إلا من قبل قصة الغرانيق وصدقها في بلاهة ساهمة، ويزعـم أن كلامـه ليـس كما توهـم الدلجـي بأن هذا قـول غير مرضي، لإيذانه بأن الشيطان كان له عليه سبيل بتمكنه من دسه خـلال تلاوته كلام ربه، وكلام الدلجي ليس له دافع لقوة وروده، وليست المسألة مسألة محققين وأسماء طنانة.

وقد زاد القاري الطين بلة، فقال: ولا يخفى أن شيخ الإسلام، خاتمة الحفاظ ابن حجر العسقلاني في شرحه للبخاري أطال في ثبوت هذه القصة -نعوذ بالله من الحور بعد الكور- وأن لها طرقا صحيحـة، وطرقًا أخرى كثيرة صريحة تـدل على أصل القضية،

فلا بد من تأويلها، وهذا أحسن ما قيل في التأويل، إن الشيطان ألقى ذلك فيٍ سكتة من سكتاته، ولم يتفطن له عليه الصلاة والسلام. أف لمشيخات وألقاب تقذف بأصحابها إلى هاوية تقليد أصحاب الألقاب والهالات، ولو كان في ذلك التقليد المتبلد هَدْمٌ لبناء أصول الإِيمان- وقد قدمنا مناقشة ابن حجر فيما ذهب إليه في روايات القصة الغرنوقية من تأويل محرف منحرف.

والحافظ ابن حجر بين أن روايات القصة كلها مرسلة ومنقطعة، وليس فيها حديث واحد متصل بإِسناد صحيح سوى حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس مع الشك في متنه، وهذا الشك يلحقه بسائر روايات القضية في الوهن والضعف، وبعض المراسيل التي صححها ابن حجر إلى من أرسلوها لا تقوم بها حجة قط في الأمور الأصولية العقدية كعصمة الأنبياء والإِخبار عن الله تعالى في الأمور البلاغية وعدم التقول على الله في وحيه.

أما أن يكون هذا الذي زعمه (القاري) أحسن ما قيل في التأويل فهو كلام باطل كما بينه الدلجي فيما حكاه عنه (القاري) وإن حاول أن يجعله غيره.

وقول (القاري): ولم يتفطن له -أي لقول الشيطان، تلك الغرانيق العلي- النبي ﷺ يحمل في طياته ما يحمل من سوء التقدير لمكانة النبي ﷺ وهو يتلقى القرآن من لدن حكيم

عليم، ثم نتساءل ولا ننتظر جوابًا: ما الذي شغل النبي ﷺ أو فكره حتى سكت سكتة طويلة تمكن الشيطان فيها من إلقاء تلك الجملة الكافرة الفاجرة؟ وكيف اختلفت عليها أسماع الأبرار عن أسماع الكفار؟ وكيف لم يتنبه ولم ينبه النبي ﷺ الناس إلى ما فيها من كفر وضلال، وهو بمقتضى بداهة كونه رسولًا يجب عليه ألا يسكت على ما يعلم أنه كان في مجلسه من أخبث الكفر؟

ثم ذكر عياض عن موسى بن عقبة صاحب المغازي نحو هذا التأويل، ثم مضى القاضي عياض في تكميل كلامه على الآية ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾

(الحج: ٥٢)

فقال -وقد عَثَرَ- فمعنى (تمنى): تلا، ولم يجد كغيره من جميع من ذهب إلى هذا المعنى في التمني سوى الشاهد الفذ في اللغة جاهليةً وإسلامًا، وهو البيت المنسوب إلى حسان بن ثابت.

والآية التي ذكرها وذكرها غيره وهي قوله تعالى:

﴿لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾

(البقرة: ٧٨)

حجة عليه وعليهم، وقد تعلقوا منها بأوهى من بيت العنكبوت، واضطروا إلى حمل الاستثناء على المنقطع الذي هو في حقيقته استدراك، وهذا خلاف الأصل في الاستثناء، والأماني في الآية جمع أمنية، وهي التشهي والرغبة، فكأنه قيل في وصف أولئك اليهود: إنهم لا يعلمون كتابهم التوراة إلا تشهيًا من عند أنفسهم ورغائب في بواطنهم، فيئوِّلون كتاب الله على مقتضاها جهلًا بالحق، ويكون الاستثناء حينئذ متصلًا؛ لأن التشهي النفسي والرغائب المحبوبة من قبيل الإدراكات، وإن كانت باطلة.

ثم ذكر عياض تأويلًا في القصة الغرنوقية عن مجاهد جاء فيه أن الكلمة هي: والغرانقة العلى عطفًا على اللات والعزى، فتكون قرآنًا نزل ثم نسخ.. لتأويل المشركين على أن المراد به آلهتهم، مع أن المقصود به -على زعم الرواية الباطلة- الملائكة وشفاعتهم مرجوة.

قلنا: وقد قيل: كيف والمعطوف عليه مدخول الإنكار، فيكون المعطوف كذلك، أي منكر، وشفاعة الملائكة لا تنكر، فهذا التأويل -كما قال الدلجي- مباين للمقام، ومناف لسياق الكلام فلا يعول عليه. وحسبك أنه من تفسير الكلبي الوضاع

الكذوب، فعد عن ذا كيف أكلك للضب[11].

وهو من أفسد ما قيل؛ لأن علم الله تعالى المحيط بما كان وما هو كائن وما يكون يأبى أن ينزل الله تعالى قرآنًا يعلم أنه سيكون لحظة نزوله وسيلة إلى التلبيس والتضليل، ثم ينسخه ساعة نزوله، ولا يجدي في دفع هذا ما زينوه من البهرج في القول من أن الله نسخ كثيرًا من تلاوة ما أنزله قرآنًا وأبقى حكمه ليضل من يشاء ويهدي من يشاء؛ لأنه أشبه بكلام أغمار العامة والغوغاء الذين لا يعلمون شأن الله تعالى في هداية من يشاء من عباده، وإضلال من يشاء منهم؛ لأن ذلك الإضلال والهداية وضع إلهي يجري على سنن الله تعالى في حكمة تدبير خلقه، فلا يضل إلا من أعذر إليه، ولا يهدي إلا من آتاه توفيقًا لفهم دلائله وبراهينه.

ثم ختم عياض كلامه في هذه القصة الخبيثة الكاذبة بذكر تأويل لا يتمشى مع سياق رواية من روايات القصة، وإنما هو تأويل فرض فيه ثبوت القصة على أي نحو من الثبوت، ثم روى أن إثباتها يقدح في تفكير مثبتيها، ويدل على مرض قلوبهم وفساد عقولهم؛ لما تؤدي إليه من مخاطر ومحذورات، أو لما يظهر فيها من كذب أبله وإلحاد مستغفل، فقال: وقيل: إن

---

(11) اقتباس من بيت لأبي نواس:

إذا ما تميميٌّ أتاك مفاخرا　　فقل عَدِّ عن ذا، كيف أكلُك الضب؟

والسؤال في آخر البيت ليس للاستعلام وإنما هو للتعيير. (المجلة)

النبي ﷺ لما قرأ السورة وبلغ ذكر اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى خاف الكفار أن يأتي بشيء من ذمها، فسبقوا إلى مدحها بتلك الكلمات ليخلطوا في تلاوته ويشغبوا عليه على عادتهم، وقولهم:

﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾

(فصلت: ٢٦)

ونسب ذلك للشيطان لحمله لهم عليه، وأشاعوا ذلك وأذاعوه بين الغوغاء والدهماء، فحزن النبي ﷺ من كذبهم عليه ونسبتهم له أنه قد قاله افتراء عليه، فسلاه الله تعالى بقوله:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾

(الحج: ٥٢)

وهذا التأويل من أبعد تأويلات الباطل وأوهنها.

تأمل وأسف واعتبار:

وإلى هنا يلتقط القلم أنفاسه ليقف متأملًا في حكمة الله تعالى في صنع الأفكار، وتوجيه المفكرين، على ضوء ما كتب القاضي عياض في (شفائه) عامة، وفي أقصوصة الغرانيق خاصة، فهو في شفائه آية من آيات العبقرية البشرية والسمو الفكري والتحصيل الذهني والأدب المعنوي واللفظي، والإقناع البرهاني والحماسة

الإيمانيـة، والترسـل الروحـي، والإشـراق القلبي، والاتسـاق المنطقـي، والتنسـيق البيانـي. كل ذلـك فـي (الشـفاء) كأنه منائـر هدايـة للتعريف بقدر النبـي ﷺ ومعالم دلالـة في مهايع السـالكين إلى آفاق مشـارف الذرى ليشـهدوا بأبصار عقولهم، وبصائر قلوبهم وإشـراق أرواحهم حقائـق النبوة في نبوة محمد ﷺ وحكمة الاصطفاء للرسـالات الإلهية في رسـالة محمد ﷺ بيانًا لقول العزيز الحكيم:

﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾

(الأنعام: ١٢٤)

وهو في قصة الغرانيق قبس من شفائه، بدأ نورًا على نور، وهدى ورحمـة وفرقانًا يفصل بين الحق والباطل، وبيانًا مبينًا يصور في صـدق وإخلاص إيمـان العالمين وعلـم المخلصيـن المؤمنين، والإيمان اتّباعٌ في محبة، ومحبة في تسليم «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعًا لما جئت به»(السنة لابن أبي عاصم) و«لا يؤمن أحدكـم حتى أكون أحب إليه من نفسـه وولده ووالديه»(مسـند أحمد) و«لا يؤمن أحدكم حتى يكون الله ورسـوله أحب إليه مما سواهما»(مسـند أحمد) وهذا الحب إيثار مطلق لا يوضع شـيء قـط معه فـي ميزان، فمجـرد الاتباع لا يحقق الإيمـان، وكم من متابعـةٍ خلت عن الحـب أودت بالمتابعين وهـوت بهم إلى قرار «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»(البخاري).

وبهذه البداءة المنورة الهادية المهدية الصادقة المصدقة كان القاضي عياض أسوة لكل من جاء بعده من أهل الصدق والإخلاص في معرفة قدر النبي ﷺ وفي اتباعه اتباعًا يغمره الحب العاقل، والمعرفة البرهانية، وكانت أقصوصة الغرانيق الخبيثة الكاذبة ابتلاءً وامتحانًا وضع أسافيه الزنادقة الملحدون.

﴿ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ ﴾

(العنكبوت: ١١)

وهي قصة قديمة عاصرت هزيمة اليهود هزيمة منكرة لم تقم لهم بعدها قائمة، على أيدي طلائع المسلمين ومبادئ الإسلام وشرائعه في كتابه المبين وسنة رسوله الصادق الأمين صلوات الله وسلامه عليه، وعاصرت هزيمة الوثنيين من الأعاجم الملحدين، وعاصرت فتنة الملاحدة السبئيين، والخوارج من الجفاة المتعربين، ثم مرت في حرائق الفتن الطائفية والسياسية تحدوها الانحرافات التأويلية في القرآن والجرأة على السنة النبوية ونصوصها من الأحاديث الصحيحة، حتى أدركها النفاق الباطني على أيدي القرامطة والإسماعيليين وإخوان الصفا ومن سعى سعيهم في إطفاء نور الله، ويأبى الله إلا أن يؤيد دينه ويتم نوره ولو كره الملحدون، وكل طائفة من هؤلاء يمكن أن تكون أكذوبة الغرانيق من صنعها أو لها إسهام في افترائها.

وانتهض عياض وقد رأى هذا الركام الإلحادي في أكذوبة

الغرانيق يخدع بعض من سلمت قلوبهم وبالغوا في إحسان الظن بكل رواية لا سيما رواية من لهم رنين أسماء في سجل العلم الإسلامي، فقبلوا هذه الروايات، أو ألصقت بأسمائهم فقبلها من بعدهم ممن يرى فيهم أسوة الاقتداء بهم، وانتشرت بين من يتعالى بالتحديث، فيجعل همه في تلقي العالي والنازل من الأسانيد، ولا ينظر إلى المتون والنصوص وموافقتها لأصول الإيمان ودعائم العقيدة أو عدم موافقتها لذلك. كما انتشرت على ألسنة المفسرين الجمَّاعين للغث والسمين، والغثاء والزبد، والخالص والمشوب، والصحيح والسقيم، والإسرائيليات الكاذبة المليئة بالمين والافتراء، [على ألسنة] المؤرخين اللامين من حاطبي الظلام الذين لا يبالي أحدهم أقبضت يده على صلٍّ وعقرب أو على لؤلؤة أو عقد من ذهب، ينخل ويفتش ويبحث ويناقش ويقيس ويزن، وينظر ويبرهن حتى أتى على جميع روايات الأكذوبة البلهاء فأمطرها وابلًا من سهام نقده، وأنزل عليها صيبًا من سماء رسوخه في معرفة علوم النقد رواية ودراية حتى زيَّفها وبهرجَها وفشَّ وَرَمَها، وبطَّ دُمُّلَها، فسال منها صديد الكذب والضلال، وعمَّ ولم يخص، جمع ولم يستثن، وباءت القصة وباء رواتها والمصدقون لها، المتشبثون برواياتها، وقد صفرت أيديهم وخوى وفاضهم من شبهة يتعلقون بها أو وَهْمٌ يتشبثون به في إمكان وجودها.

فما عدا مما بدا، أيها القاضي الأجل، وقد أكرمك الله بفضله، وفضَّلك بإكرامه حتى ترتد متقهقرًا، وتنكص على عقبيك لتفرض أمرًا لم يكن قط في الوجود بأنه يمكن أن يكون قد كان؟ أفكنت -أيها القاضي العليم الأجل- عابثًا في بداءتك النيرة الصادقة، إذ زيفت بالحجة والبرهان والأدلة العقلية والنقلية، جميعَ روايات الأكذوبة الغرنوقية البلهاء المتزندقة، ثم بدا لك بداءٌ، فرجعت عن تحقيقك وبحثك وحججك وأدلتك وبراهينك؟ وخضت كالذي خاضوا في تأويلات محرفة منحرفة، تهدم ما بذلت من جهد صادق في تقويض دعائم هذه الأكذوبة الخبيثة، وأبنت فيه للناس المحجة حتى أبصرها المؤمنون بيضاء نقية، ليلها كنهارها، فاطمأنوا على عقيدتهم وإسلامهم وكتابهم، وعرفوا قدر نبيهم ﷺ بما منَّ الله عليك من فضله ووفقك لإقامة صرح الحق بإنعامه وإحسانه، والله يختص برحمته وفضله من يشاء من عباده، وهو جل شأنه ذو الفضل العظيم.

ورأيك أيها القاضي الأجل في بدايتك خير للإسلام والمسلمين من رأيك في نهايتك، ولله في خلقه شئون، وهو ولي التوفيق.

رأي القسطلاني صاحب المواهب وشارحه الزرقاني

وقد أسهب القسطلاني في المواهب اللدنية وشارحها الإمام الزرقاني فذهبا مذهب المنكرين للقصة القاطعين بنفيها في فاتحة كلامهما، ثم ذهبا مع الناكصين المرتدين على أعقابهم، للتأويل وفرض وقوع القصة الكاذبة، وقد اعتمدا على عياض في كلامه أولًا وآخرًا وعلى نقل كلام ابن حجر في (فتحه) في كتاب التفسير من البخاري، وقد بينا ما في ذلك من الخطأ والتعسف.

رأي أبي البركات النسفي:

جرى العلامة النسفي على أن معنى (تمنى): قرأ، وذكر البيت (الفذ) المنسوب إلى حسان بن ثابت، وكذلك مشى في معنى (أمنيته) قال: تلاوته، ثم ذكر رواية قراءة النبي ﷺ سورة (والنجم) في نادي قومه حتى بلغ قوله:

﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلۡأُخۡرَىٰٓ ﴾

(النجم: ٢٠)

فجرى على لسانه: «تلك الغرانيق العلى، وإن شفاعتهن لترتجى»، ولم يفطن له حتى أدركته العصمة فتنبه، وقيل: نبهه جبريل عليه السلام، فأخبرهم أن ذلك كان من الشيطان، وهذا القول غير مرضي؛ لأنه لا يخلو إما أن يتكلم النبي ﷺ بها عامدًا وأنه لا يجوز لأنه كفر، ولأنه بُعث طاعنًا للأصنام لا

مادحًا لها، أو أجرى الشيطان ذلك على لسان النبي ﷺ جبرًا بحيث لا يقدر على الامتناع منه، وهو ممتنع لأن الشيطان لا يقدر على ذلك في حق غيره بقوله تعالى:

﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ ﴾

(الحجر: ٤٢)

ففي حقه أولى، أو جرى ذلك على لسانه سهوًا وغفلة، وهو مردود أيضًا؛ لأنه لا يجوز مثل هذه الغفلة في حال تبليغ الوحي، ولو جاز ذلك لبطل الاعتماد على قوله، ولأنه تعالى قال في وصفه المنزل عليه:

﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾

(فصلت: ٤٢)

وقال:

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾

(الحجر: ٩)

فلما بطلت هذه الوجوه لم يبق إلا وجه واحد وهو أنه ﷺ سكت عند قوله: ﴿ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴾، فتكلم الشيطان بهذه الكلمات متصلًا بقراءة النبي ﷺ فوقع عند بعضهم أنه ﷺ هو الذي تكلم بها، فيكون هذا إلقاء في قراءة النبي ﷺ، وكان الشيطان يتكلم في زمن النبي ﷺ ويسمع كلامه.

وكلام النسفي رحمه الله تعالى مثل كلام غيره من العلماء الذين أنكروا وقوع القصة، ولكنهم نكصوا على أعقابهم أمام تعدد رواياتها، فذهبوا إلى التأويل في كيفية وقوعها تأويلًا يبعدها عن الأخطار والمحذورات اللازمة لها في نظرهم، وهذا يدلنا على أن الطامة الكبرى في دفع هؤلاء العلماء إلى التأويلات تكمن في الروايات الباطلة، تلك الروايات التي فرضت نفسها ثم فرضت وقوع القصة بمفاسدها وأخطارها على أصل أصول الإيمان في العقيدة من جميع جوانبها، وهذا مسلك لا يعرفه الفكر المسلم.

على أن تأويل النسفي لم يأت في رواية من الروايات الباطلة التي تزعم وقوع القصة الكاذبة.

رأي الشوكاني:

ذكر الشوكاني في تفسيره (فتح القدير) الرواية الطويلة في سبب نزول الآية كما رواها محمد بن كعب القرظي مرسلة ثم عقب عليها فقال: قالوا: ولم يصح شيء من هذا، ولا ثبت بوجه من الوجوه، ومع عدم صحته -بل بطلانه- فقد دفعه المحققون بكتاب الله سبحانه، قال الله:

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ (الحاقة: ٤٤ -٤٦)

وقوله:

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾

(النجم: ٣)

وقوله:

﴿ وَلَوْلَا أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴾

(الإسراء: ٧٤)

فنفى المقاربة للركون فضلا عن الركون، ثم قال الشوكاني: قال البزار: هذا حديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ بإسناد متصل، ثم ذكر كلام البيهقي وطعنه في رواة القصة، ثم ذكر الشوكاني كلام ابن خزيمة كما أورده الرازي، فقال الشوكاني: وقال إمام الأئمة ابن خزيمة: إن هذه القصة من وضع الزنادقة، ثم ساق كلام القاضي عياض في الشفاء: أجمعت الأمة فيما طريقه البلاغ أنه ﷺ معصوم فيه من الإخبار عن شيء بخلاف ما هو عليه لا قصدًا ولا عمدًا ولا سهوًا ولا غلطا.

ومع ذلك كله فقد انضم الشوكاني إلى المتأولين الذين سبحوا في لجج التعسف والتأويل على فرض وقوع القصة وصحة الرواية.

ولا ندري ما الذي يحمل هؤلاء العلماء يرتدون بعد تقريرهم الحق على فرض باطل، هم الذين أبطلوه بالبراهين والدلائل الكثيرة، ثم يذهبون في متاهة التأويل المتعسف؟

إن أدلـة بطلان هذه الأقصوصة الكاذبة الخبيثة إما أن تكون صحيحـة يقتنع بها موردوها وإما أن تكون زائفة أو مشـكوكًا فيهـا ؛ فإن كانت صحيحة فلا معنـى أبدًا للعدول عنها ، وفتح باب التأويل الموبق للعقيدة ، وإما أن تكون زائفة أو مشـكوكًا فيهـا ، فمـا كان ينبغي لمـن يحترم عقله وعلمه التشـبث بها وإيرادهـا في معـرض البرهنـة والتدليل ، ولكـن الأمر بيد الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء وإليه المصير .

رأي البغوي:

بدأ البغوي في تفسير آية :

﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ (الحج : ٥٢)

بقولـه : قال ابن عباس ، ومحمد بن كعب القرظي وغيرهما من المفسـرين ، ثم سـاق حديـث محمد بن كعب كما سـاقه الطبـري والسـيوطي وليس فيـه قال ابن عبـاس ، وهو حديث طويـل فيه ذكـر رجوع مهاجـري الحبشـة الأولين إثـر كذبة شـيطانية ، ثم أخذ البغوي في تفسير الآية فقال : إلا إذا تمنى ، قـال بعضهـم : -أي ممن تقدم زمنًا علـى البغوي- يعنى أحب شـيئًا واشتهاه وحدث به نفسـه مما لم يؤمر به ألقى الشيطان فـي أمنيتـه -يعني مراده- وهذا التفسـير يرد علـى ابن القيم

زعْمَه أن السلف (كلهم) على تفسير (تمنى): تلا وقرأ، ثم قال البغوي: وعن ابن عباس قال: إذا حدَّث ألقى الشيطان في حديثه ووجد إليه سبيلًا، وما من نبي إلا تمنى أن يؤمن قومه -هذا جاء في حديث عبد بن حميد- ولم يتمن ذلك نبي إلا ألقى الشيطان عليه ما يُرضي به قومه، فينسخ الله ما يلقي الشيطان، وأكثر المفسرين قالوا: معنى قوله تمنى يعني تلا وقرأ كتاب الله تعالى، ألقى الشيطان في أمنيته يعني تلاوته، ثم أنشد البغوي الشاهد الفذ الذي ساقه جميع من ذهب إلى هذا المعنى وهو بيت منسوب إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه في شعر يزعمون أنه قاله في رثاء عثمان بن عفان رضى الله عنه.

ثم أورد البغوي اعتراضًا على الرواية التي ساقها وأجاب عنه فقال: فإن قيل: كيف يجوز الغلط في التلاوة على النبي ﷺ وكان معصومًا من الغلط في أصل الدين؟ ثم أجاب البغوي بأجوبة لا تخرج عن التأويلات التي ذكرها المتأولون وكلها بعيدة عن نص رواياتهم وهي تأويلات باطلة.

كلام صاحب الإبريز من مقال للشيخ محمد عبده:

قال القاسمي نقلًا عن الشيخ محمد عبده: قال في الإبريز: العصمة من العقائد التي يطلب فيها اليقين، فالحديث الذي يريد خرمها ونقضها لا يقبل على أي وجه جاء، وقد عد

الأصوليون الخبر الذي يكون على تلك الصفة من الأخبار التي يجب القطع بكذبها هذا لو فرض اتصال الحديث، فما ظنك بالمراسيل، وإنما الخلاف في الاحتجاج بالمرسل وعدم الاحتجاج به فيما هو من قبيل الأعمال وفروع الأحكام لا في أصول العقائد، ومعاقد الإيمان.

رأي ابن حزم في كذب قصة الغرانيق وبطلانها:

قال أبو محمد بن حزم في كتابه (الفِصَل في المِلَل والأهواء والنِّحَل):

والحديث الكاذب الذي لم يصح قط في قراءته ﷺ في ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ وذكروا تلك الزيادة المفتراة، وأنها لهي الغرانيق العلا وإن شفاعتها لترتجي.. ثم قال ابن حزم: وأما الحديث الذي فيه «وإنهن الغرانيق العلا وإن شفاعتها لترتجى» فكذب بحت موضوع لأنه لم يصح قط من طريق النقل، ولا معنى للاشتغال به، إذ وضع الكذب لا يعجز عنه أحد.

رأي العلامة صديق حسن خان في كتابه (فتح البيان في مقاصد القرآن):

تلخيص ما ذكره في تفسيره (فتح البيان):

قال: ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ (الحج: ٥٢)

معنى تمنى: تشهَّى وهيأ في نفسه ما يهواه، ثم ذكر عن الواحدي ما قاله المفسرون ورواياتهم التي ذكرت قصة الغرانيق، ثم قال: ولم يصح شيء من هذا ولا ثبت بوجه من الوجوه ومع عدم صحته، بل بطلانه، فقد دفعه المحققون بكتاب الله سبحانه، وساق آيات ذكرها المحققون في رد فرية الغرانيق.

وهنا في هامش الكتاب قال رجل فاضل من أهل العلم والإيمان لم نعرف عنه إلا أن اسمه (المطيعي) ولعله مصحح المطبعة -وكلامه يدل على أنه من أهل العلم-: هذه الرواية أدخلها على الإسلام يهودي نُجلِّي الغموض عنه وإن وثقه بعض الناس، فإن هذه الرواية تشجب هذا التوثيق وتحجبه، ذلك أن ابن سعد في الطبقات يرويها عن رجل يُدعى عبد الله بن حنطب ليس له صحبة، والطبري يرويها عن محمد بن كعب القرظي كان أبوه من بني قريظة وأن النبي ﷺ أطلقه لأنه رآه دون البلوغ، فتزوج وخلَّف محمدًا هذا وقد ولد بعد وفاة النبي ﷺ.

قال (المطيعي): ومن هنا ندرك أن هذه الرواية لم يجرؤ واحد على إسنادها لأحد الصحابة رضوان الله عليهم، وربما تكون قد دست من طريق بني قريظة، وكان إرسالهم إياها عن طريق ابن حنطب وابن كعب، ونحن لا نسرع بالطعن على

أحد لمجرد أنه من أصل يهودى، فقد كان في مسلمي اليهود كثير من صادقي الإيمان، ولكنا نميل إلى أن هذه الأكذوبة ألصقت إلصاقًا ببعض أهل الصدق من أئمة العلماء.

ثم حكى صديق خان كلام البزار في عدم صحة نقل الرواية وإسنادها، وكلام البيهقي وكلام ابن خزيمة وكلام عياض وابن العربي وغيرهم ممن أنكر القصة.

وكلام صديق خان مأخوذ من كلام الشوكاني في تفسيره (فتح القدير) ولم يسنده إليه.

رأى القاسمي:

قال محمد جمال الدين القاسمي في تفسيره (محاسن التأويل) في قوله: ﴿إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ﴾ أي رغب في انتشار دعوته وسرعة علو شريعته: ثم قال في قوله: ﴿أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾ أي بما يصد عنها ويصرف المدعوين عن إجابتها، ثم قال: هذا هو الصواب في تفسير الآية، وهي غنية عن التطويل في التأويل، لولا ما أحوج المحققين إلى رد ما دسه بعض الرواة هنا من الأباطيل.

ثم ساق القاسمى كلام ابن تيمية كما حكيناه من فتاويه.

ثم اعترض القاسمي على رأي ابن تيمية ونقده فقال: وفي كلامه أي -كلام ابن تيمية- نظر من وجوه:

أولًا: دعواه أن المأثور يوافق القرآن فإنه ذهاب إلى أن الإلقاء إلقاء في الآيات ولا تدل عليه الآية لا مطابقة ولا التزامًا، بل القول بذلك ينافي التنزيل منافاة النار للماء.

ثانيًا: دعواه أن تلك الرواية نقلها ثابت لا يمكن القدح فيه، فقد قدح فيها من لا يحصى من المتقدمين والمتأخرين، ويكفي أن تلميذه ابن كثير قال: قد ذكر كثير من المفسرين هاهنا قصة الغرانيق، ولكنها من طرق كلها مرسلة ولم أرها مسندة من وجه صحيح، وتعداد طرقها بعد ضعف أصلها لا يفيد، وهذه شبهة يعتمدها كثير من الواقفين مع الروايات يظنون أن الضعيف بكثرة طرقه يقوى، والحال أن الضعيف ضعيف كيفما جاء.

ثالثًا: اعتراف ابن تيمية أن السؤال وارد على تقدير ثبوتها وإلقاء الشيطان ذلك في مسامعهم مما يبرهن أن فيها مغامز تنبذها العقول كما نبذتها صحة النقول.

رأي المفسر اللغوي المحقق أثير الدين أبي حيان:

وهو رحمة الله عليه أحسن من سلك مسلك النجاة والبعد عن مزالق التفسخ الفكري، واعتصم بالتوفيق.

قال في كتابه العظيم (البحر) ونقله عنه تلميذه ابن أم مكتوم القيسي في (الدر اللقيط): لما ذكر أن الله تعالى أنه يدافع عن الذين آمنوا، وأنه تعالى أذن للمؤمنين في القتال،

وأنهم أخرجوا من ديارهم، وذكر مسلاة رسول الله ﷺ بتكذيب من تقدم من الأمم لأنبيائهم، وما آل إليه أمرهم من «الإهلاك إثر التكذيب وبعد الإمهال، وأَمَرَه أن ينادي الناس ويخبرهم أنه نذير لهم بعد أن استعجلوا بالعذاب، وأنه ليس له تقديم العذاب ولا تأخيره، ذكر له تعالى مسلاة ثانية باعتبار من مضى من الرسل والأنبياء، وهو أنهم كانوا حريصين على إيمان قومهم، متمنين لذلك، مثابرين عليه، وأنه ما منهم أحد إلا وكان الشيطان يراغمه بتزيين الكفر لقومه، وبث ذلك إليهم وإلقائه في نفوسهم، كما أنه ﷺ كان من أحرص الناس على هدي قومه، وكان فيهم شياطين كالنضر بن الحارث يلقون لقومهم وللوافدين عليهم شبهًا يثبطون بها عن الإسلام؛ ولذلك جاء قبل هذه الآية

﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ﴾

(الحج: ٥١)

وسعيهم بإلقاء الشبه في قلوب من استمالوهم، ونَسَبَ ذلك إلى الشيطان؛ لأنه هو المغوي والمحرك شياطين الإنس للإغواء كما قال ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾.

وقيل: إن الشيطان هنا هو جنس يراد به شياطين الإنس، والضمير في أمنيته عائد على الشيطان، أي في أمنية نفسه، أي بسبب أمنية نفسه، ومفعول (ألقى) محذوف لفهم

المعنى وهو الشر والكفر، ومخالفة ذلك الرسول أو النبي لأن الشيطان ليس يُلقي الخير.

ومعنى ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِى ٱلشَّيۡطَٰنُ﴾ أي يزيل تلك الشبه شيئًا فشيًا حتى يسلم الناس، كما قال

﴿وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجًا﴾

(النصر: ٢)

ويُحْكِمُ الله آياته أي معجزاته يظهرها محكمة لا لبس فيها، ليجعل ما يلقي الشيطان من تلك الشبه وزخارف القول فتنة لمريض القلب ولقاسيه، ويعلم من أوتي العلم أن ما تمني الرسول والنبي من هداية قومه وإيمانهم هو الحق.

ثم قال أبو حيان رحمه الله تعالى: وهذه الآية ليس فيها إسناد شيء إلى رسول الله ﷺ إنما تضمنت حالة من كان قبله من الرسل والأنبياء إذا تمنوا.

وذكر المفسرون في كتبهم، ابن عطية، والزمخشري فمن قبلهما ومن بعدهما، ما لا يجوز وقوعه من آحاد المؤمنين منسوبًا إلى المعصوم صلوات الله عليه، وأطالوا في ذلك وفي تقريره سؤالًا وجوابًا، وهي قصة سئل عنها الإمام محمد بن اسحاق جامع السيرة النبوية –وهذا وهم وغلط من أبي حيان، والذي سئل عن قصة الغرانيق فقال هذه الكلمة الفاصلة هو ابن إسحاق الحافظ الإمام ابن خزيمة صاحب الصحيح– فقال:

هذا من وضع الزنادقة، وصنف في ذلك كتابًا كما صرح بذلك الرازي في تفسيره.

ثم قال أبو حيان: وقال الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي: هذه القصة غير ثابتة من جهة النقل، وقال: إن رواتها مطعون عليهم، وليس في الصحاح ولا في التصانيف الحديثية شيء مما ذكروه فوجب اطراحه، ولذلك نزهت كتابي عن ذكره فيه.

والعجب من نقل هذا وهم يتلون في كتاب الله تعالى:

﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾

(النجم: ١- ٤)

وقال تعالى آمرًا لنبيه ﷺ:

﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ۖ﴾

(يونس: ١٥)

وقال تعالى:

﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾

(الحاقة: ٤٤)

وقال تعالى:

﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ﴾

(الإسراء: ٧٤)

فالتثبيت واقع والمقاربة منفية، وقال تعالى:

﴿كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾

(الفرقان: ٣٢)

وقال تعالى:

﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ﴾

(الأعلى: ٦)

وهذه نصوص تشهد بعصمته ﷺ.

وأما من جهة المعقول فلا يمكن ذلك لأن تجويزه يؤدي إلى تجويزه في جميع الأحكام والشريعة، فلا يؤمن فيها التبديل والتغيير، واستحالة ذلك معلومة.

قلنا: وهذا الذي ندين الله بن ونعتقده، ونرجو من كرم الله تعالى أن يثبتنا عليه حتى نلقاه، وهو ولي التوفيق.

الفهرس